



الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٧٩

الثلاثاء ٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد مابونغو (جنوب أفريقيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

تبادل عام للآراء (تابع)

الرسمية السابقة للهيئة في عام ٢٠١٨. ويسرنا أن نرى ذلك الدور
ينتقل إليكم وإلى قيادتكم المقتدرة، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل.

واستراليا، بوصفها المقدم الرئيسي للمقرر ٥١٨/٧٦، يسرها أن
تري الهيئة تعود إلى المسار الصحيح هذا العام وتستأنف دورها الهام
بوصفها محفلا لمناقشة مسائل نزع السلاح. وتؤدي الهيئة دورا هاما
في توليد الأفكار وبناء توافق في الآراء بشأن مقترحات عملية في نظام
الأمن الدولي. ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه الهيئة من استئناف
عملها هذا العام بتركيز وتصميم متجددين بعد انقطاعنا غير المخطط
له والبناء على العمل الجيد الذي تم الاضطلاع به في عام ٢٠١٨.

وكما قالت وفود عديدة، فإن عملنا يجري في ظل وطأة هجوم
روسيا غير المبرر ومن دون استفزاز على أوكرانيا، في انتهاك صارخ
للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتكرر أستراليا دعوتها إلى روسيا
لوقف ذلك الانتهاك الفظيع وسحب قواتها فوراً من الأراضي الأوكرانية.
وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً دعم أستراليا الكامل
لاستقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وتثير أعمال روسيا مسائل ذات
أهمية مركزية لعمل هذه الهيئة. والموقف النووي الروسي غير مبرر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ولتحقيق الاستفادة القصوى من الوقت
المتاح لنا خلال التبادل العام للآراء، أقترح أن نحافظ على الممارسة
المتبعة في استخدام قائمة متجددة للمتكلمين، وهي مفتوحة حالياً
لجميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة. وأود أيضاً أن أذكر جميع الوفود
التي أدرجت أسماءها بالفعل في القائمة بأن تضع في اعتبارها أن
القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي الاستعداد للتكلم في أي وقت، ربما
في وقت أقرب مما كان مقرراً في الأصل.

كما أود أيضاً أن أذكر الوفود بأننا سنتبع الشكل المعمول
به بالنسبة لطول البيانات، أي ١٣ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم
المجموعات و ٨ دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

السيدة ماكنتاير (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ
بتهنئتك، السفير مابونغو، على تولي دوركم رئيساً للهيئة نزع السلاح،
وهو منصب كان من دواعي سرور أستراليا أن تشغله خلال الدورة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار
المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-30959 (A)

نهج السلوك المسؤول هذا. وباعتماد وتنفيذ نظام قوي من هذه التدابير، يمكن للدول أن تكون لديها ثقة أكبر في أفعال الآخرين في الفضاء الخارجي، مما يقلل من احتمال سوء التقدير. ونتطلع إلى مواصلة استكشاف تلك المسائل خلال الدورات المقبلة للفريق العامل الثاني.

إن البيئة الأمنية التي نجد أنفسنا فيها حاليا تتطلب منا أن نبذل كل جهد ممكن لإحراز تقدم حقيقي بشأن مسائل نزع السلاح. ويمكن للهيئة أن تعول على أستراليا للاضطلاع بدور بناء في عملها.

السيد ياكوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وكذلك نواب الرئيس ورئيسي كل من الفريقين العاملين الأول والثاني، على انتخابكم وانتخابهم. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين لجهودكم. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على كلمتها الافتتاحية أمس (انظر الوثيقة A/CN.10/PV.377).

وترحب تركيا باستئناف الدورة الرسمية للهيئة نزع السلاح بعد توقف دام ثلاث سنوات. وتؤدي الهيئة دورا مهما بوصفها الهيئة الفرعية التداولية المتخصصة الوحيدة التابعة للجمعية العامة التي تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل محددة في ميدان نزع السلاح. إن الحفاظ على الأداء الوظيفي للهيئة أمر حيوي لكفالة وجود آلية قوية لنزع السلاح.

ومن المؤسف أننا نجتمع هذا العام في ظل ظروف عصيبة جدا، تتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية والحرب المستمرة في قلب أوروبا. ونعتبر العدوان العسكري على أوكرانيا غير مقبول ونرفضه رفضا قاطعا. وما فتئت تركيا تبذل جهودا مكثفة لإيجاد حل دبلوماسي للأزمة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل قائما، ولا تزال الأسلحة الكيميائية تستخدم بدون عقاب، في الوقت الذي تتعرض فيه الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح لضغوط هائلة.

وفي ضوء تلك التحديات، فإن عملنا هنا في هيئة نزع السلاح أصبح أكثر أهمية. وينبغي لتوصلنا إلى توافق في الآراء بشأن بند

وتصعيدي بلا داع. وهو دليل واضح على الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية علينا جميعا ويبين أن هناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم عملي بشأن الحد من المخاطر النووية وتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ويساور أستراليا قلق عميق إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. وعلى وجه الخصوص، ندين استمرار ذلك البلد في إطلاق القذائف التسيارية، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن الاستقراوات والالتزام المستمر بالمشاركة في محادثات مع الأطراف ذات الصلة.

وترحب أستراليا بالبيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح الصادر في كانون الثاني/يناير، والذي أكد من جديد عدم جدوى الحرب النووية وعواقبها البعيدة المدى. ولكن الكلمات يجب أن تتبعها أفعال. ونذكر روسيا بذلك وندعوها إلى احترام التزامها.

ولا تزال أستراليا ملتزمة التزاما راسخا بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف يجب أن تكون عملية ومجدية على حد سواء. وكما دعونا في الهيئة في عام ٢٠١٨، ترى أستراليا أن هيئة نزع السلاح ستخدمنا على أفضل وجه في النهوض بأهدافنا المشتركة من خلال تركيز مداولاتها على مواضيع محددة. وهذه هي الطريقة التي نجحت بها في تقديم إسهامات هامة في الماضي. في عام ٢٠١٨، قدمنا حجة مفادها أن تركيز الفريق العامل الأول يجب أن ينصب على الحد من المخاطر النووية. وما زلنا نعتبر أن ذلك مفيد لعملنا. وسنتشاطر المزيد من الأفكار بشأن الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الهيئة في هذا الصدد خلال دورات الفريق العامل الأول.

وفيما يتعلق بالفريق العامل الثاني، لاحظ آخرون أنه منذ آخر اجتماع لهذه الهيئة اتخذت اللجنة الأولى القرار ٢٣١/٧٦ بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وتشكل تدابير الشفافية وبناء الثقة عنصرا أساسيا في

ونؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية. ولا تقلصنا سوى أربعة أشهر عن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وأي تقدم ملموس نحرزه هنا سيكون له بالتأكيد أثر إيجابي على المؤتمر.

وفيما يتعلق بالبند الثاني من جدول الأعمال، تعتقد تركيا أن الوقت قد حان لأن تنتظر هيئة نزع السلاح في تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونعتقد أن هناك مجالا للمضي قدما نحو تحقيق توافق في الآراء. والفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية وأحد محركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح جميع الناس. ويجب أن يتم الاضطلاع بالأنشطة الفضائية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، من أجل صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

وتؤيد تركيا المبادرات واستكشاف التدابير غير الملزمة الرامية إلى معالجة الثغرات القانونية في تحقيق استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، وما يواجهه من تحديات. ونعلق أهمية كبيرة على استكشاف الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية حصرا. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأنا برنامجا وطنيا طويل الأجل بغية تطوير تكنولوجيا الفضاء الخاصة بنا.

ولا يمكن تحقيق السلام والأمن في الفضاء الخارجي إلا من خلال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إننا بحاجة إلى زيادة التعاون الدولي ووضع معايير تضبط أنماط السلوك المسؤول للدول في الفضاء الخارجي. وفي ذلك السياق، نرحب بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، ونتطلع إلى الدخول في مناقشات مثمرة خلال دورته الموضوعية الأولى المقرر عقدها الشهر المقبل.

وفي الختام، نأمل أن نتمكن من إحراز التقدم نحو إصدار توصيات ملموسة خلال الدورة الحالية. فلنعمل معا من أجل الوفاء بولايتنا واستعادة الدور الأساسي للهيئة في إطار آلية نزع السلاح.

واحد على الأقل من بنود جدول الأعمال في الدورة السابقة أن يعطينا الأمل في تحقيق نتيجة ملموسة خلال مداولتنا في الدورة الحالية. إن المسائل المدرجة في جدول أعمالنا، وهي نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وثيقة الصلة بالأمن العالمي.

وفيما يتعلق بالبند الأول من جدول الأعمال، تتشاطر تركيا الشواغل المتعلقة بإمكانية استخدام الأسلحة النووية، وهي ملتزمة التزاما كاملا بهدفنا المشترك المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. ونعلق أهمية كبيرة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نعتبرها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي.

وتتشدد تركيا على أهمية التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وركائزها الثلاث ومواصلة تعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها. وهذا أمر بالغ الأهمية، حيث تتعرض المعاهدة لضغوط متزايدة بسبب التدهور الحالي للبيئة الأمنية الدولية، فضلا عن التطورات المثيرة للقلق، مثل ترسانات الأسلحة النووية الآخذة في التزايد، والتحديات الجديدة التي فرضتها أشكال التكنولوجيا الناشئة. وبناء عليه، فإن إعادة تأكيد القيمة المتأصلة للمعاهدة وأهميتها أمر مهم جدا. كما أن الحوار والتعاون الحقيقيين فيما بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يتسمان بأهمية قصوى. وتركيا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي المنتظم والتدريجي والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية في ذلك الاتجاه.

وعلاوة على ذلك، يظل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية قصوى. ونشجع مرة أخرى جميع الدول المتبقية على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وتؤكد تركيا من جديد التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك تحديات الانتشار الخطيرة التي لا تزال تشكل تهديدا للأمن الدولي،

وعلاوة على ذلك، فإننا نواجه تفككا في آليات مراقبة الأسلحة النووية. وليس هناك سوى صك واحد لا يزال نافذ المفعول في ذلك الصدد، وهو معاهدة ستارت الجديدة.

وفيما يتعلق بالعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، فإننا نواجه هجوما عسكريا من دولة حائزة للأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة لها، حيث تستغل الدولة الأولى مظلتها النووية. والضمانات الأمنية التي تلقتها أوكرانيا مقابل التخلي عن ترسانتها النووية في عام ١٩٩٤ لم تحترم. إن عدم الامتثال لمذكرة بودابست يثير مسائل أساسية ويزيد من تعزيز فكرة وجود وضع تبايني أو متميز تتمتع به الدول الحائزة للأسلحة النووية دون غيرها، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار على صعيد عدم الانتشار النووي.

وتؤكد هذه التطورات وما يصاحبها من تصريحات أهمية تركيز اهتمامنا على الحد من المخاطر النووية. وقد تم الاضطلاع بعمل موضوعي مهم في هذا الصدد في إطار مبادرة إستكهولم بشأن نزع السلاح النووي. ونعتقد أنه ينبغي للهيئة أن تنظر في تلك المسألة، وأن تقدم توصيات ملموسة بغية الحد من مخاطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية.

وتعتقد سويسرا أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي ضرورية لتعزيز الأمن الدولي والحد من خطر التصعيد. وتشمل هذه التدابير تبادل المعلومات، ولا سيما بشأن السياسات والبرامج العسكرية الوطنية في الفضاء الخارجي؛ والإخطار المسبق بعمليات إطلاق القذائف والمركبات الفضائية والمناورات المدارية وعمليات التقارب؛ وكذلك تسجيل الأجسام الفضائية في سجل وطني أو لدى الأمم المتحدة. ويوفر "الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول" فرصة هامة لمناقشة تلك المسائل وغيرها وإحراز تقدم بشأنها.

إن انعدام الثقة الذي يهيمن حاليا على العلاقات الدولية هو تذكير بأهمية هيئة نزع السلاح ويمثل فرصة لهذا المحفل الرفيع لاتخاذ تدابير يمكن أن تساعد على استعادة الشعور بالثقة بين أعضائه.

وتركيا على استعداد للمساهمة في إعادة بناء الثقة وتهيئة بيئة للحوار، وهما أمران أساسيان لتحقيق تلك الغاية.

السيد شوفا (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها خلال الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الهيئة، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وتدين سويسرا بأشد العبارات العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. إنه انتهاك خطير للقانون الدولي والسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. وتدين أيضا مشاركة بيلاروس في ذلك العدوان الروسي. وندعو إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وانسحاب القوات الروسية بدون تأخير من الأراضي الأوكرانية. كما تدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وتذكرهم بالتزامهم بحماية أرواح المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتعرب سويسرا عن تضامنها الكامل مع الشعب الأوكراني.

وتؤكد التوترات الجيوسياسية الحالية أهمية تعددية الأطراف. وتشيد سويسرا بتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الآن من العودة للاجتماع في الأمم المتحدة بعد توقف دام ثلاث سنوات. ويوصف هيئة نزع السلاح أحد الأجهزة الرئيسية المكلفة من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فإنها رمز لتعددية الأطراف. وتقع على عاتقنا مسؤولية جعلها هيئة قادرة على تقديم الحلول.

وأود أن أبدي الملاحظات التالية بشأن البندين المدرجين في جدول أعمال الهيئة. ففيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومع أن تقدما كبيرا قد أُحرز في الوفاء بتلك الالتزامات، لا نزال نواجه تحديات مثيرة للقلق. وقد شهدنا زيادة في سقف مخزون الترسانات النووية وفي تحديثها. ويبدو أن الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في الاستراتيجيات والمذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية أخذ في الازدياد. ولم يُحرز تقدم في درجة الاستعداد التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية.

تعزز أهدافا مماثلة لمؤتمر نزع السلاح، مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية واتفاقية الذخائر العنقودية ومعاهدة تجارة الأسلحة، ودخلت حيز النفاذ عقب مفاوضات بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

ونحث الدول على التصدي للتحديات القائمة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل متوازن وشامل، ضمن إطار زمني محدد، لكي يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التغلب على المأزق الذي طال أمده وبدء العمل الموضوعي. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ويدعو بقوة إلى تجديد الالتزام الدولي بالمعاهدة التي لا تزال تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

وننوه أيضا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوصفه إسهاما هاما وملموسا في نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، نرحب بالجهود المتجددة للبحث عن سبيل مشترك للمضي قدما نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ندعو جميع دول المنطقة إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة من أجل سد الفجوة بين الآراء المتباينة.

ونناشد جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، تنفيذ التزاماتهم القائمة منذ أمد طويل والتي لم يتم الوفاء بها في مجال نزع السلاح من أجل الأمن الجماعي لجميع الدول، بدلا من الدخول في منافسة نووية استراتيجية وإدخال مفاهيم وشروط وتفسيرات متنوعة جديدة لأحكام المعاهدة بغية تعزيز مذاهب أمنية قصيرة النظر والحفاظ على أهمية مخزوناتهم من الأسلحة النووية. وتتعارض هذه الأعمال مع هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتدعو غانا إلى إبرام معاهدة عالمية يمكن التحقق منها بفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأجهزة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ونرى أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا يزال حاسما بالنظر إلى فوائدها المحتملة لتعزيز نظام عدم الانتشار والحد من خطر الإرهاب النووي.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك بحرارة، سيدي الرئيس، وكذلك نواب الرئيس ورئيسي الفريقين العاملين، على انتخابكم وانتخابهم المستحق عن جدارة. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي.

وتؤيد غانا البيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز
(انظر A/CN.10/PV.377). ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية:

بعد مرور ٥٠ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يسود خطر حدوث سباق تسلح نووي والتهديد الوجودي الذي يشكله الاستخدام العرضي أو المتعمد للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومن المعروف للجميع أن آثار تفجير سلاح نووي من شأنها أن تؤدي إلى عدد مذهل من الوفيات وقدر مهول من الدمار، الأمر الذي من شأنه أن يلحق أضرارا فورية لا رجعة فيها بحياة البشر وبالبيئة. والأسوأ من ذلك أن تلك الآثار معروفة بأنها طويلة الأمد ولها عواقب وخيمة على صحة الإنسان والبيئة واقتصاداتنا. ولذلك، يساور وفد بلدي القلق لأن القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا يزال هدفا بعيد المنال رغم محوريته.

وقد أعلنت عدة دول تأييدها لإعطاء الأولوية للقضاء التام على الأسلحة النووية. كما يؤس الكثيرون من المأزق الحالي لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. بيد أن مؤتمر نزع السلاح لم يتفق بعد على برنامج عمله ولم يوافق عليه وينفذه، في حين أن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بموجب معاهدات مثل معاهدة عدم الانتشار لا يزال غير متوازن، كما أن معاهدات أخرى، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل بعد حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، ندعو الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

وبينما يستمر الجمود في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، أسفرت محافل واتفاقيات أخرى عن نتائج - بل وذات طابع ملزم - بين نفس الدول الممثلة في مؤتمر نزع السلاح. وقد اعتمدت معاهدات

إلى العمل بصورة بناءة مع الدول الأعضاء الأخرى خلال الدورة الموضوعية المقبلة.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لهذا العام، مؤكداً ثقتنا في قدرتكم على إنجاز أعمال هذه الهيئة وتحقيق ما تصبو إليه الدول الأعضاء من نتائج. كما نهني كلا من جامايكا والمجر بمناسبة انتخابهما لرئاسة الفريقين العاملين المنبثقين عن الهيئة. كما ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها يوم أمس (انظر A/CN.10/PV.377).

ويؤيد وفد بلدي بيان مصر نيابة عن المجموعة العربية وبيان إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377).

يأتي اجتماعنا اليوم بعد تعطل أعمال الهيئة خلال العامين الماضيين، وفي وقت يشهد فيه عالمنا تزايداً في التحديات والتهديدات على صعيد السلم والأمن الدوليين. وتؤمن المملكة العربية السعودية بأهمية هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية المعنية بمناقشة الموضوعات المتعلقة بنزع السلاح وإصدار التوصيات بشأنها.

تؤمن المملكة العربية السعودية بأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق التوازن بين مركزاتها الثلاثة، نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية. ولقد سارعت المملكة إلى الانضمام إلى المعاهدة للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة والإزالة الشاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بناء على ما نصت عليه المعاهدة في مادتها السادسة، وإيماناً منها بأن الأمن والسلام لن يتأتى بامتلاك الأسلحة الفتاكة. وتتطلع المملكة العربية السعودية إلى المشاركة في أعمال المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة المقرر عقده في شهر آب/أغسطس القادم في نيويورك.

وترى المملكة العربية السعودية أن الخطوة الأولى لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هي بالمسارعة

ونرحب أيضاً بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، التي نعتقد أنها توفر مساراً قانونياً حكيماً نحو القضاء على الأسلحة النووية. وكانت غانا من أوائل البلدان التي وقعت على تلك المعاهدة التاريخية عندما فُتح باب التوقيع عليها، ونحن بصدد التصديق عليها.

ويكرر وفد بلدي تأكيد رأيه الذي يتبناه منذ أمد بعيد بأن عدم الانتشار النووي والأمن النووي يجب ألا يساء استخدامهما لانتهاك أو إنكار أو تقييد حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء بحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز.

وفيما يتعلق بمسألة الفضاء الخارجي، تؤكد غانا من جديد التزامها بمعاهدة الفضاء الخارجي وميثاق الأمم المتحدة، اللذين يعملان معاً كإطار قانوني أساسي لصون السلام والأمن في البيئة الفضائية. ونود أيضاً أن نردد النداءات الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح لاستئناف العمل الموضوعي والمفاوضات بشأن المجالات ذات الأولوية المتفق عليها، بما في ذلك المعاهدة المقترحة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونعتقد أن الفضاء الخارجي يجب أن يكون خالياً من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بل وجميع أنواع الأسلحة الأخرى، لأن وجودها في الفضاء الخارجي يشكل تهديداً وجودياً للسلام العالمي وبقاء البشرية في المستقبل. وثمة حاجة إلى مبادرات من شأنها أن تزيد الثقة والطمأنينة المتبادلة من خلال صكوك ملزمة قانوناً أو قواعد طوعية من أجل وضع معايير للسلوك المسؤول عبر طائفة واسعة من الأنشطة الفضائية.

في الختام، نكرر التأكيد على أنه لا يمكن أبداً الانتصار في حرب نووية ويجب ألا يخوضها أحد أبداً. والضمان الوحيد لتجنب الدمار الهائل الذي تسببه هذه الأسلحة هو القضاء عليها تماماً بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ونود أيضاً أن نعرب عن دعمنا الكامل لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ونتطلع

ترى المملكة العربية السعودية أن التوصل إلى حل بشأن الملف النووي الإيراني هو خطوة مهمة لتحقيق الأمن والاستقرار والتفاهم بين دول المنطقة، وأن استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بكميات تتجاوز الحد المسموح به يمثل تهديدا لأمن دول المنطقة. إن المملكة العربية السعودية تأمل في أن تسفر المفاوضات في فيينا في الوصول إلى اتفاق ملزم يعالج أوجه القصور القائمة حاليا، وخاصة فيما يتعلق بالممارسات السلبية لإيران وبرنامجها الخطير للصواريخ باليستية، وبشكل يضمن سلمية هذا البرنامج ويمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية.

تؤكد المملكة على أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصورا في الأغراض السلمية وعدم استخدام تقنيات الفضاء في الأغراض غير السلمية أو لتطوير التقنيات التي تستخدم في الصواريخ باليستية. لقد قامت الاتفاقات الدولية ذات الصلة بدور إيجابي في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة والسلوكيات فيه مع الأخذ في الاعتبار أن الفضاء الخارجي يعد ملكية عامة للإنسانية. ويجب ألا تؤدي المساعي الرامية لضبط الفضاء الخارجي إلى تقييد الحق الأصلي لكل دولة في الاستخدام السلمي لهذا الفضاء. كما ترحب المملكة بإنشاء فريق عمل مفتوح باب العضوية معني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ويتطلع بلدي إلى العمل والتعاون مع الدول الأعضاء من خلال هذا الفريق.

ختاما، تأمل المملكة العربية السعودية في أن تثمر اجتماعات وهيئة نزع السلاح خلال الأسابيع القادمة في الخروج بتوصيات تسهم في إحياء الجهود الدولية في مجال نزع السلاح. ونؤكد لكم على دعمنا لجهودكم في هذا الشأن.

السيد باي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام. وأود أيضا أن أقدم بالتهناني لجميع أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أؤكد لهم دعم وفد بلدي الكامل لعمل الهيئة الناجح. كما أرحب ترحيبا حارا باستئناف

في دعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل حول العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل لن يجلب الأمن أو الرخاء إلى شعوب المنطقة وإن تحقيق التنمية والتقدم والازدهار يتطلب التعاون وعدم الانجراف في سباق للتسلح. إنه لمن المؤسف أن تظل منطقة الشرق الأوسط مستعصية أمام الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في ظل توافر المقومات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وبهذا الشأن، نعيد التذكير بما أكدت عليه مؤتمرات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة بشأن مطالبة إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تزال خارج المعاهدة، بسرعة الانضمام للمعاهدة، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يساهم في صون السلم والأمن والحفاظ على استقرار وبما يحقق الأمن لجميع شعوب المنطقة.

في هذا السياق، يؤكد بلدي على أن قرار ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لا يزال ساري المفعول حتى تتحقق غاياته وأهدافه؛ حيث وافقت الدول العربية على التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي مقابل إصدار قرار إنشاء المنطقة الخالية. كما نود كما نود التأكيد على أهمية مخرجات المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ الخاصة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، فإن المملكة تشيد بالجهود التي تبذلها دولة الكويت الشقيقة خلال رئاستها لأعمال الدورة الثانية لمؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط للعام ٢٠٢١. كما نشيد بالجهود التي بذلتها المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة خلال رئاستها للدورة الأولى للمؤتمر في عام ٢٠١٩.

من شواغله الأمنية. وبدلاً من ذلك، لن تؤدي إلا إلى تعاضل تلك الشواغل وستسبب في ردود صارمة عليها. كما ندعو كوريا الشمالية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والدخول في حوار مُجدٍ مع جمهورية كوريا والولايات المتحدة بغية تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتحقيق سلام دائم فيها.

وتشدد جمهورية كوريا على ضرورة أن يظل نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولذلك، ينبغي أن نركز على الاستفادة الكاملة من الفريق العامل الأول لهذا العام لإرساء الأساس لتحقيق نتائج ملموسة في المؤتمر العاشر القادم للدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ندخر جهداً في سد الفجوة وتعميق التفاهم المشترك والثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة التزاماً نشطاً بمتابعة التدابير العملية مثل تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي واعتماد نهج المنطلقات الذي أرسته مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي. ونعتقد بضرورة بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. وينبغي أيضاً عدم إغفال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ الذي طال انتظاره. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة ومستعدة ورغبة في التعاون الوثيق مع شركائها بشأن تلك المسائل الأساسية. كما نعلق أهمية كبيرة على الحل السلمي للمسألة النووية الإيرانية ونؤيد جميع الجهود الدبلوماسية ذات الصلة.

ومن خلال تعزيز الشفافية العملية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، برزت كفالة بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة كمسألة ذات اهتمام مشترك وهدف للبشرية جمعاء. إننا نعيش في عصر جديد للفضاء حيث تتقدم التكنولوجيا بسرعة ويزداد عدد الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. ولذلك، من الواضح أن التهديدات الفضائية والمخاطر التي تشكلها الأنشطة الفضائية التي تتزايد ازدحاماً وتنازعا وتنافساً بوتيرة لم يسبق لها مثيل.

أعمال الهيئة بعد توقف دام ثلاث سنوات، وأقدر جهود الجميع في جعل انعقاد جلسة اليوم ممكناً.

وتجتمع الهيئة أخيراً هنا اليوم بإرادة متجددة لمعالجة مسألتين أساسيتين فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، وهما الأسلحة النووية وأنشطة الفضاء الخارجي. إن عالماً خالياً من الأسلحة النووية هو طموح ترنو إليه البشرية جمعاء. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلت لتحقيق ذلك الهدف وبعض النتائج الإيجابية التي حققناها خلال العام الماضي، من المؤسف أن بعض الأحداث الخطيرة في الآونة الأخيرة قد طغت على آمالنا في مستقبل أفضل.

وخطاب الاتحاد الروسي الأخير بشأن أسلحته النووية يثير قلقنا جميعاً. وتلك الكلمات تمثل تراجعاً عن الالتزامات التي سبق التعهد بها، بما في ذلك البيان المشترك الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح، الذي صدر في وقت سابق من هذا العام. وتدين جمهورية كوريا بأشد العبارات العدوان الروسي المسلح على أوكرانيا وتتضمن إلى المجتمع الدولي دعماً لأوكرانيا. وعلاوة على ذلك، تدعو جمهورية كوريا روسيا - البلد الذي يمتلك أكبر مخزون عالمي من الأسلحة النووية - إلى الامتناع عن الخطاب النووي الخطير وغير المسؤول.

والأنشطة التي اضطلعت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً تبث على نفس القدر من القلق. وفي انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعددة، تواصل كوريا الشمالية إطلاق الصواريخ الباليستية. وعلاوة على ذلك، من المثير للقلق البالغ الصور الساتلية التي نشرت مؤخراً والتي تبين استعادة البلد لموقع التجارب النووية، وأنشطته المستمرة المتصلة بالمجال النووي، والتعليمات التي وجهها في الآونة الأخيرة زعيمه بتطوير وسائل أقوى لتوجيه ضربات نووية. وتشكل هذه الأعمال تهديداً خطيراً لشبه الجزيرة الكورية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. كما أنها تشكل تهديداً كبيراً للنظام العالمي لعدم الانتشار، ويجب أن تتوقف فوراً.

ونحث كوريا الشمالية بقوة على الامتناع عن القيام بمزيد من الاستفزازات. وخلافاً لما يعتقد ذلك البلد، فإن الاستفزازات لن تخفف

عقدت الدورة الموضوعية للهيئة هذا العام في الوقت المناسب، بعد تأخير دام عامين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، وعلى خلفية التوتر السياسي المتزايد في جميع أنحاء العالم. ويمثل عقد دورة هذا العام فرصة ثمينة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز الحوار وتبادل الآراء بغية كفالة تفاهم وثقة متبادلين أفضل.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية، تؤكد فييت نام من جديد سياستها الثابتة المتمثلة في دعم كل جهد يبذل بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بغية تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي ذلك الصدد، نلاحظ التطورات التي وقعت مؤخرا وأثارت قلقا دوليا إزاء التهديد المتزايد للأسلحة النووية ومركزها في العقائد الاستراتيجية.

وبينما تستعد الدول الأعضاء للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، نعتقد أن الإرادة السياسية والمفاوضات بحسن نية والشفافية والشمولية أمور مهمة لنجاح المؤتمر الاستعراضي. وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى رؤية التزامات أقوى بتنفيذ المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. وتدعو فييت نام أيضا جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضا تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتدعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى النظر في الانضمام إلى المعاهدة حتى يتمكن من زيادة تعزيز نظام حظر التجارب النووية القائم.

ونرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ المهم الذي جاء كنتيجة ناجحة للجهود الدؤوبة التي بذلت خلال أكثر من ٧٠ عاما من سعي المجتمع الدولي إلى نزع السلاح وحظر الأسلحة النووية. ووفقا للمادة ٢ من المعاهدة، قدمت فييت نام إعلانا إلى الأمين العام في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢١ تؤكد فيه أنها لا تمتلك الأسلحة النووية أو تحوزها أو تسيطر عليها، وأنها لم تفعل ذلك قط ولا توجد على أراضيها أسلحة نووية لأي دولة أخرى. ونتطلع إلى الاجتماع

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطابع المزدوج الاستخدام لتكنولوجيا الفضاء، ليس من السهل على الدول التأكد من نوايا الأنشطة الفضائية التي يضطلع بها آخرون، مما قد يؤدي إلى سوء التقدير وتصعيد التوترات، بل ويسهم في سباق تسلح جديد. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي معالجة انعدام الثقة المستمر والافتقار إلى الاتصال بين مختلف الأطراف ذات المنظورات المختلفة بوصفهما مهمة ذات أولوية بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والقرار ٢٣١/٧٦، بشأن السلوكيات المسؤولة في الفضاء الخارجي، يسمح لنا بالتنقل في فضاء خارجي آمن عن طريق الحد من التهديدات الفضائية. وقد شاركت جمهورية كوريا في تقديم ذلك القرار وتأييده تأييدا كاملا. ويرحب وفد بلدي أيضا بانطلاق عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي أنشئ عملا بالقرار ٢٣١/٧٦. وبالنظر إلى الزيادة السريعة في الأنشطة الفضائية التي تضطلع بها الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء، نود أن نؤكد على أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة بغية كفالة إجراء مناقشة مثمرة في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم وفد بلدي لنجاح دورة هذا العام لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وأتطلع إلى توظيف منطقتنا الجماعي في المشاركة في مناقشات بناءة خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي الرئيس، على توليك رئاسة الهيئة. وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي لعملكم.

وتؤيد فييت نام البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل كمبوديا، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/CN.10/PV.377).

إن لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تاريخا طويلا في مناقشة مختلف المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح. وقد

ذلك في الاعتبار، تكرر فبيت نام تأكيد التزامها بالمشاركة البناءة في مناقشات الهيئة بغية الإسهام في نجاحها هذا العام وما بعده.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئ سري لانكا وفد جنوب أفريقيا على توليه رئاسة الهيئة، وتقدير المساهمة الجديرة بالثناء التي قدمها الرئيس المنتهية ولايته، أستراليا. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب المنتخبين حديثاً دعم وفد بلدي الكامل لكم ولهم في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أناطتها الجمعية العامة بكم وبهم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377).

وتود سري لانكا أن تشدد على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في الإسهام في جوهر آلية نزع السلاح، التي تعطي أهمية لمختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وتتنظر في العناصر التي يمكن أن تستخلص برنامج عمل شاملاً من خلال منظور محدد السياق. وفي ذلك السياق، تعتقد سري لانكا أن توجيه المناقشات من أجل تقديم توصيات للعمل موجهة نحو تحقيق النتائج وقابلة للتطبيق يمكن أن يفيد بشكل ملموس في تصوير الحقائق العالمية. ونؤيد المبادرات التي تسعى إلى تحقيق التوازن من خلال دمج مجموعة كاملة من الآراء بمرونة وتحقيق نتائج ملموسة وملحوظة. وتود سري لانكا أيضاً أن تشدد على أن التقدم المحرز كان بطيئاً في تحقيق أهدافنا المتوخاة منذ دورة الهيئة لعام ١٩٩٩. وفي ضوء ذلك، نعتقد أنه ينبغي للدورة الحالية أن تسعى جاهدة إلى تقديم مجموعة من التوصيات الموضوعية بغية تحقيق السلم والأمن العالميين.

ومن المتوخى أن يكون نزع السلاح وتحديد الأسلحة جزءاً لا يتجزأ من نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، الذي صمم لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومنذ عام ١٩٤٥، تتواصل جهود نزع السلاح بغية التفاوض على تخفيض التسلح فيما بين جميع الدول بغية تقادي اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية. بيد أن صون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما

الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي سيعقد في فيينا هذا العام. وفي ذلك الصدد، فإن توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء في الصكوك القانونية الدولية القائمة، بما فيها معاهدة حظر الأسلحة النووية، أمر حاسم الأهمية لتشغيل النظام النووي العالمي وفعاليتها.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، تسلم فبيت نام بأن الوصول إلى الفضاء الخارجي حق غير قابل للتصرف لجميع الدول. ويجب أن يستند استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه إلى مبدأ الأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء، ويجب أن يتم وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه يكتسي أهمية حيوية. وعدم القيام بذلك سيضر باستخدام الفضاء الخارجي من جانب البلدان النامية لأغراض مختلفة، وكذلك بصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ترحب فبيت نام باتخاذ القرار ٢٣١/٧٦، الذي أنشأ فريقاً عاملاً مفتوح باب العضوية لمناقشة التهديدات الحالية والمقبلة التي تشكلها الدول على المنظومات الفضائية وتقديم توصيات بشأن معايير وقواعد ومبادئ ممكنة تضبط أنماط السلوك المسؤول فيما يتعلق بتهديدات الدول للمنظومات الفضائية. ونتوقع أيضاً أن تشارك الدول بصورة بناءة في تدابير مناسبة للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نشاطر الأمين العام نهجه، وفقاً للاقتراح الوارد في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982)، القائل أننا بحاجة إلى وضع مبادئ أخرى بشأن السلوك في الفضاء الخارجي.

وقد أدى الافتقار إلى المداولات بسبب جائحة كوفيد-١٩ إلى تأخير إحراز التقدم بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح. ومع ذلك، فإن التوصل إلى توافق في الآراء أو حل توافقي بشأن هذه المسائل ليس ببعيد عن مناخنا، نظراً لكل ما حققته الهيئة قبل بضع سنوات. وستكون هناك فرص لنا، من خلال النوايا الحسنة والجهود المشتركة، للإسهام بشكل جماعي في العمل المتعدد الأطراف والحلول المشتركة للقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك. ومع أخذ

وزاخر بالتحديات على الساحة الدولية. وترى سري لانكا أن لدى هيئة نزع السلاح القدرة على توجيه رسالة قوية إلى العالم بالبناء على إجراءاتها المزمع اتخاذها من خلال آلية نزع السلاح القائمة. ونعتقد أن ذلك ممكن بتحقيق نتائج عملية والتوصل إلى توافق في الآراء صوب إحراز تقدم، فضلا عن التصدي للتحديات الجديدة والمعقدة في المجالات الهامة.

ومن المهم أن نكرس جهودنا الكاملة لإحراز تقدم في مسائل متعددة في آن واحد. ويتعين علينا معالجة الاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة التي تهدد استقرار العالم. ويجب على هذه الهيئة العالمية أن تكفل الشفافية والوحدة في مسائل الأمن الاستراتيجي وأن تجد وتعزز الحلول للمسائل ذات الصلة من خلال الحوار الضروري لإيجاد توازن بين الآراء المتباينة. لذلك ينبغي لهيئة نزع السلاح أن تواصل مداولاتها لضمان خلو العالم من النزاعات.

تولي سري لانكا أهمية كبيرة لعمل هيئة نزع السلاح. لذلك يتحتم علينا تحقيق نتائج ملموسة لأشد التحديات تعقيدا التي تنتظرنا في الدورة الحالية للهيئة. وتشمل هذه التحديات أسلحة الدمار الشامل والتهديدات في الفضاء الخارجي التي شهدت زيادة كبيرة. وبالتالي فإن تعزيز التعاون الدولي والدبلوماسية أمر حيوي إذا أردنا كفالة صون السلم والأمن. وترى سري لانكا أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بمثابة محفل لاتخاذ خطوات متوازنة وملموسة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز استخداماتها السلمية. وبصفتنا البلد الذي يقدم، إلى جانب مصر، القرار السنوي للجنة الأولى بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نرى أن ذلك المنتدى منبر هام لتحقيق تقارب في الآراء ذات الصلة بالمسائل الحاسمة.

ولا يزال تعزيز نظام نزع السلاح أساسيا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وتسلم سري لانكا بأهمية أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير ملموسة لتعزيز الجهود الوطنية والدولية للقضاء على التهديدات التي تسببها الأسلحة التقليدية.

يتطلبان في الممارسة العملية الإبقاء الفعال على القوات. وفي حين يتعلق نزع السلاح بتخفيض فئة ما من فئات الأسلحة بل وإلغائها تماما، أنشئ نظام تحديد الأسلحة في سياق الردع النووي الذي اتسمت به نهج الاستقطاب التي اعتمدتها الدول العظمى خلال مواجهات الحرب الباردة. ولن أخطئ كثيرا إن أشرت إلى أن التوترات نفسها لا تزال قائمة اليوم فيما يمكن أن أصفه بأنه وقت "السلم البارد" الذي يقال إنه على حافة الهاوية.

وبالنظر إلى أن الاتفاقيات المتعلقة بتحديد الأسلحة تهدف إلى تحقيق استقرار البيئة الأمنية وأن هذه الاتفاقيات تشمل تدابير تتعلق بفرض قيود متفق عليها على أسلحة معينة وتجميد عدد الأسلحة على مستوى متفق عليه، فإن النتيجة المرجوة هي أن من شأن التعاون والمعاملة بالمثل والشمول أن تقلل من خطر وقوع هجوم مفاجئ أو عرضي. وأود القول بأن مهمة هيئة نزع السلاح تتمثل في ضمان مواصلة الدعوة القوية إلى نزع السلاح بوصفه النتيجة الصحيحة لاستراتيجية أوسع للسلم.

يسلم ميثاق الأمم المتحدة بالصلة بين عدد الأسلحة وتوطيد السلم والأمن الدوليين. بيد أن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن كثيرا ما تتعلق بتنظيم الأسلحة بدلا من نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة لا يفرض على الدول الأعضاء الالتزام بتخفيض أسلحتها، وهو جانب نحن بحاجة إلى معالجته بعزم لأن كوكبنا يواجه خطر كارثة ماحقة تهدد بالتدمير الكامل للحياة على الأرض - بيتنا الوحيد.

وينبغي أن نقدر أيضا أن للجمعية العامة سلطة حصرية فيما يتعلق بنزع السلاح. لقد أسهمت التدابير المختلفة التي اتخذتها في تحقيق النجاح في مجالات محددة، ولكنها قللت أيضا من فعالية القرارات العديدة وغير المطلوبة في كثير من الأحيان بسبب عدم الوضوح. كما بعثت في بعض الأحيان برسائل أقل اتساقا، وهو جانب آخر يتطلب اهتمامنا.

اليوم لا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء. ومع بدء الدورة الحالية تمر هيئة نزع السلاح بوقت عصيب

كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ تقدما جديرا بالترحيب وإنجازا حاسما لخطة نزع السلاح النووي. لقد وقعت ميانمار على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ولكن للأسف أُحبط تصديقنا المتوقع على المعاهدة بسبب الانقلاب العسكري غير الشرعي في بلدنا في عام ٢٠٢١. ويحدونا أمل صادق في التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ويمكن أن يساعد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أيضا في تعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن الوصول إلى الفضاء الخارجي محدود بالأولويات القائمة أصلا، وأصبح أكثر تحديا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. بيد أن المذاهب والتكنولوجيات العسكرية القادرة على عسكرة الفضاء وتسليحه موجودة بالفعل مع ما يترتب عن ذلك من عواقب قد تؤثر علينا جميعا. ونرى بالنظر إلى التقدم المتسارع في التكنولوجيات والقدرات الفضائية الجديدة، فإن تطبيقاتها العسكرية المحتملة في الفضاء قد تؤدي لاحقا إلى سباق تسلح في ذلك المجال إذا لم نسع إلى ضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا. وتظل مسألة وقت فقط حتى تتمكن المزيد من البلدان من الوصول إلى الفضاء الخارجي ويجب أن تستند حقوقها غير القابلة للتصرف في الفضاء إلى استخدامه للأغراض السلمية حصرا.

ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة أساسية في تعزيز المساءلة في مجال تجارة الأسلحة التقليدية. ونود أن نشدد على أن من شأن المراقبة الفعالة في تجارة الأسلحة أن تساعد في حماية الكثير من أرواح السكان الأبرياء في جميع أنحاء العالم. ويعزى الجزء الأكبر من المعاناة الإنسانية المرتبطة بهذه الأسلحة إلى استخدامها بطريقة غير مسؤولة من جانب شخصيات حكومية علاوة على القتل العشوائي للأبرياء.

إن الحالتين في ميانمار وأوكرانيا هما نتيجة للاستخدام غير المسؤول للأسلحة من جانب أشخاص في السلطة. غير أن الفرق الكبير هو أن الشعب في ميانمار يعاني بشكل مروع وسط الهجمات العشوائية والاستخدام المفرط للقوة من قبل جيشه، في حين أن الشعب في أوكرانيا يعاني بسبب العدوان وحرب غير مبررة.

وتأمل سري لانكا أن تجري الدورة الموضوعية الحالية لهيئة نزع السلاح مداولات بناء لا بد منها لتأكيد الدور الذي تؤديه هيئة نزع السلاح بصفتها جهازا هاما مكرسا للدفاع عن آلية نزع السلاح لتعزيز السلام والاستقرار والأمن على نطاق العالم.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنيكم سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية الحالية. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونيه في العمل على تحقيق نتائج مثمرة خلال هذه الدورة. وأود أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على بيانها (انظر A/CN.10/PV.377).

تؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي (انظر A/CN.10/PV.377). وأود أن أعلق للهيئة على النقاط التالية بصفتي الوطنية.

نؤكد من جديد موقفنا إزاء نزع السلاح النووي والتزامنا بالإزالة التامة للأسلحة النووية. وبالنظر إلى أن التهديدات النووية تعدّ أخطر تحدٍّ أمني وأنها تعرّض للخطر وجود البشرية نفسها، يجب ألا نغفل وجود الأسلحة النووية ونشرها أو التهديد الذي تشكله. ونرى أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يكمن في حظرها وإزالتها كاملة. لذلك نرحب بأي مبادرات، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة في ميدان السلم والأمن الدوليين، نتفق مع رأي السيدة ناكاميتسو القائل بأن حياة الأسلحة النووية تعرض أمننا الجماعي للخطر.

ونود أن نؤكد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة. علاوة على ذلك، تظل معاهدة حظر الأسلحة النووية صكا مثاليا لتعزيز المعايير المناهضة للأسلحة النووية. ويعدّ دخول المعاهدة حيز النفاذ في ٢٢

إلى الجمعية العامة. كما تشدد على أهمية مضاعفة الجهود الدولية للتعامل مع التحديات والمخاطر التي تشهدها الساحة الدولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

إن ما تعرض له بلدي سورية من حرب إرهابية غير مسبوقة منذ أكثر من ١١ عاما، كشف بشكل واضح حجم التهديد المتمثل في قدرة التنظيمات الإرهابية على امتلاك وتطوير وتخزين واستخدام أسلحة دمار شامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يستوجب تكاتف الجهود الدولية لمواجهة هذا التهديد الخطير، بعيدا عن التوظيف السياسي أو التضليل الإعلامي الذي تمارسه بعض الدول الأعضاء خدمة لمصالحها.

تولي الجمهورية العربية السورية اهتماما كبيرا بإنشاء المناطق الخالية من كافة أسلحة الدمار الشامل كونها تشكل إسهاما أساسيا في تحقيق أهداف نزع السلاح وتعزيز نظام عدم الانتشار. ولهذا حرص بلدي على المضي قدما لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وبما يخدم هدف صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إلا أن استمرار إسرائيل بتحديث وتوسيع ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل، وامتلاك وتطوير برامج وقدرات عسكرية نووية، وبمساعدة من بعض الدول التي تنتهك بشكل واضح التزاماتها الدولية ذات الصلة، الأمر الذي يمثل تهديدا للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. كما أن استمرار إسرائيل في تقويض ركيزة أساسية في نظام عدم الانتشار عبر رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كطرف غير نووي وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعاقتها تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ الذي تم على أساسه التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، يمثل استهتارا واضحا بالإرادة الدولية والإقليمية الرامية إلى إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط.

وإن من الضروري التأكيد هنا على أن التمادي الإسرائيلي بهذا السلوك المستهتر ما كان ليتم لولا مظلة الحماية التي توفرها الولايات

ونحن نشاطر شعب أوكرانيا تماما معاناته. ونقف بحزم متضامنين معه. ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري والكامل للأعمال القتالية في أوكرانيا والهجمات عليها. كما ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الحاسم في الوقت المناسب لشعب ميانمار، الذي لا يزال يواجه معاناة مروعة نتيجة للفظائع والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها جيش البلد. إن شعب ميانمار يعاني منذ أكثر من عام، وهو بحاجة ماسة إلى عمل فوري وحاسم، فضلا عن مستويات دعم أقوى بكثير من المجتمع الدولي، من أجل إنقاذ الناس من الوقوع ضحايا لجرائم الجيش ضد الإنسانية.

وباستخدام الأسلحة المستوردة والمعدات العسكرية الفتاكة، يهاجم جيش ميانمار شعبه ويقتله بوحشية. وبشن غارات جوية واسعة النطاق ويستخدم المدفعية الثقيلة والقوة المفرطة ضد المدنيين الأبرياء بطريقة عشوائية. ولذلك، أدعو الدول التي تصدر الأسلحة إلى جيش ميانمار إلى التوقف عن بيعها له فورا، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وأناشد أيضا جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا لحظر بيع الأسلحة والتكنولوجيات المرتبطة بها إلى جيش ميانمار وسد جميع الطرق الممكنة التي يمكنه من خلالها الحصول على الأسلحة. إن منع الجيش من الوصول إلى الأسلحة سينقذ حياة الأبرياء في ميانمار.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): بداية، أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، كما أهنئ نائب الممثلين الدائمين لجامايكا وهنغاريا على توليها رئاسة الفريقين العاملين.

ينضم وفدي إلى بيان مجموعة دول حركة عدم الانحياز الذي أدلى به نيابة عنها ممثل إندونيسيا الموقر (انظر A/CN.10/PV.377)، ويود أن يتقدم بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

تؤمن الجمهورية العربية السورية بالعمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، كما تدعم تعزيزه. ولهذا، فإنها تؤكد على الدور المركزي لهيئة نزع السلاح، باعتبارها الهيئة المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالنظر في قضايا نزع السلاح وتقديم توصياتها

الروسية - الصينية المشتركة الواردة في مشروع المعاهدة المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح، بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والتي تمثل أساساً جيداً لإجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة.

ختاماً، نؤكد لكم دعمنا لعمل هيئة نزع السلاح خلال الدورة الموضوعية الحالية والتوصل إلى توصيات متكاملة ومتوازنة تلي شواغل كافة الدول الأعضاء بما يُسهم في إنجاح عمل الدورة.

السيد أريولا راميرس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد باراغواي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في هذه الدورة الموضوعية وأن يتمنى لكم كل النجاح في استئناف عملنا بعد توقف دام أربع سنوات. ونود أيضاً أن نعرب عن تهانينا لأعضاء المكتب، زملائنا من جامايكا وهنغاريا، والأمانة العامة. ونؤكد من جديد التزامنا بالإسهام بشكل إيجابي في تحقيق النتائج المرجوة في المداولات والعمل الذي ينتظرنا في الأسابيع المقبلة، في هذه السنة الثانية من الدورة التي ستنتهي في عام ٢٠٢٣، على النحو المتفق عليه في جلستنا أمس (انظر الوثيقة A/CN.10/PV.376).

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على مشارطتها رسالتها الواضحة أمس التي أكدت من جديد على أهمية التغلب على التحدي الذي ينتظرنا وإصدار توصيات ملموسة وعملية بشأن المسائل ذات الأهمية القصوى لجدول أعمالنا الدولي لنزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلاً عن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، بالاستفادة من المنبر الذي توفره هذه الهيئة المتخصصة والتداولية والعالمية في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وكما ذكرت وفود عديدة تكلمت قبلنا، فإن الحالة الراهنة على الصعيد العالمي تجعلنا نواجه تهديدات متكررة للسلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن الأحداث المثيرة للقلق والمحنة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة قد لفتت الأنظار المتفحصة إلى منظمتنا، وكذلك إلى النظام القانوني الذي أنشأناه قبل ٧٦ عاماً وأداء النظام المتعدد

المتحدة - وهي الدولة الوديدة للمعاهدة، وإحدى الدول الثلاث الراحية لقرار عام ١٩٩٥ - وذلك من خلال سياساتها الرامية لحماية مصالح إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري في هذه المنطقة. إن اعتماد الجمعية العامة للمقرر ٥٤٦/٧٣ والمعنون "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، وعقد دورتين ناجحتين لهذا المؤتمر، مثل دليل واضح على سعي جميع دول المنطقة، ما عدا إسرائيل، إلى إنشاء المنطقة الخالية؛ إذ أنها ما تزال، حتى الآن، ترفض المشاركة في المؤتمر.

تؤكد سورية تمسكها بمعاهدة عدم الانتشار النووي باعتبارها حجر الزاوية لمنظومة عدم الانتشار، وأساساً لتحقيق الاستقرار والأمن الدولي. كما تؤكد على أن الركائز الثلاث للمعاهدة متساوية في الأهمية، ولا يجب تنفيذ أحكامها بانتقائية. وتشدد أيضاً على عدم جواز تقييد حق الدول غير القابل للتصرف في حصولها على المعرفة والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. وتتطلع الجمهورية العربية السورية إلى انعقاد مؤتمر الاستعراض العاشر للمعاهدة في شهر آب/أغسطس القادم، وتأمل بأن يوفر فرصة حقيقية للتوافق حول وثيقة شاملة تضمن المضي قدماً في تنفيذ التعهدات والالتزامات التي حددتها الوثائق الختامية وقرارات مؤتمرات استعراض المعاهدة، وبشكل خاص تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ الذي تم اعتماده كجزء من صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، والذي سيظل سارياً إلى حين تنفيذه.

وفيما يتعلق بالبند الخاص بإعداد توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تؤكد سورية على أن الفضاء الخارجي هو إرث للبشرية جمعاء ومصلحة مشتركة لها، وتشدد على الحقوق السيادية المشروعة لجميع الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو تحويله إلى مجال للحرب والصراعات المسلحة. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي وضع صك ملزم قانوناً وقابل للتحقق بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. كما يؤيد المبادرة

لا لأنها تضع إزالة هذه الأسلحة في إطار قانوني - هو الأول من نوعه - طويل الأمد وملزم يُسهم في نزع السلاح النووي فحسب، بل لوجود صكوك دولية أخرى تكمّلها أيضاً، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإذ أخذ ذلك في الاعتبار، نرحّب بالجهود المبذولة لتنسيق جدول الأعمال الدولي بشأن نزع السلاح الذي سيمكّن من عقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام، فضلاً عن الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونأمل أن تتحرك التوصيات المنبثقة عن الدورة الحالية للاجتماعات، التي هي مقدمة لكل من الاجتماعين الدوليين المذكورين آنفاً ذوي الصلة، في نفس الاتجاه بغية تعزيز الوثائق الختامية التي ستصدرها تلك المندييات.

وتكرر باراغواي، بوصفها عضواً في المجتمع الدولي وطرفاً معنياً حديثاً بالفضاء ودولة مرتادة للفضاء، التأكيد على اعترافها بالحقوق والفوائد المستمدة من الاستخدام السلمي الخالص للفضاء الخارجي واستخدامه المستدام لصالح البشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، تشدد باراغواي على أهمية قانون الفضاء بوصفه دعامة أساسية في تصميم سياسة الفضاء الخارجي بحيث تسعى تلك السياسات إلى ضمان الاستخدام المسؤول والأمن والمستدام للتطبيقات التي توفرها تكنولوجيا الفضاء، وبالتالي تعزيز التعاون الدولي وتعزيز العلاقات القائمة على الشفافية والموثوقية في أنشطة الفضاء الخارجي.

ويدعو بلدي أيضاً إلى منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي ويشدد على الحاجة إلى تحقيق نظام ملزم قانوناً وملائم يضمن تطلعات جميع أعضاء المجتمع الدولي في المسائل المتعلقة بذلك التراث المشترك للبشرية. لذلك نسلّم بأهمية إدماج مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة بأنشطة الفضاء الخارجي في عملنا.

وفي الختام، أود أن أجدد التزام وفد بلدي بالإسهام البناء في مداولات الفريقين العاملين التابعين للهيئة والمساعدة في التصدي للتحديات الرئيسية التي نواجهها في المجتمع الدولي.

الأطراف ذاته. وقد تفاقمت تلك المسائل بسبب التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

لذلك نجدد ثقتنا في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التي ما فتئت تؤدي دائماً دوراً هاماً في بناء الثقة. وكما قالت السيدة ناكاميتسو بالأمس، "الآن ليس بالوقت المناسب للتخلي عن الحوار والدبلوماسية" (A/CN.10/PV.377، الصفحة ٣). وعلى الرغم من أي ملاحظات قد تُبدى من جانبنا مؤيدة أو معارضة لتدابير معينة، نأمل أن يحقق عملنا نفس النتيجة التي حققها في عام ٢٠١٧ عندما اعتمدنا توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، بغية كسر الجمود الذي دام سنوات بشأن نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يتم عملنا في بيئة بناءة وأن نحصل على أوسع توافق ممكن في الآراء بغية الاتفاق على توصيات ملموسة بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالنا.

وتؤكد باراغواي من جديد، بوصفها جزءاً من أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، التزامها الثابت بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن أي مبادرات مصممة لذلك الغرض داخل الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ندعو إلى نزع السلاح النووي الملزم قانوناً لجميع الدول بشفافية وبصورة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ونؤيد إضفاء الطابع العالمي على الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والوفاء بها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل معلماً بارزاً في تطور القانون الدولي - بنفس الطريقة التي تشكل بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية على الصعيد العالمي - لأنها تستند إلى الاعتراف بالمعاناة الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية وعواقبها الكارثية على صحة الإنسان والاقتصاد والبيئة، مما يضفي نهجاً إنسانياً جديداً على نزع السلاح النووي.

وتمثّل معاهدة حظر الأسلحة النووية، بوصفها اتفاقاً تاريخياً أصبح بلدي طرفاً فيه، خطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية،

نشوب نزاعات مماثلة في مناطق أخرى، مثل آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا والشرق الأوسط. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تستخلص الدروس والاستنتاجات المناسبة، التي ينبغي أن تسترشد بها في إعادة بناء هيكل أكثر دواما للسلم والأمن الدوليين ونزع السلاح.

ويتمثل أحد الاستنتاجات الأولية والواضحة في أننا يجب أن نكفل احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي - عالميا وباستمرار. ثانيا، يجب احترام المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول والشعوب. وعلى نحو ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دأ-١٠/٢)، لكل دولة حق متساو في الأمن. إن الأمن العالمي لا يتجزأ - فاستعمال القوة أو التدخل أو الإكراه في أي مكان يؤثر على جميع الأمم والشعوب في كل مكان.

ثالثا، إن مبدأي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحقوق الشعوب في تقرير المصير في صميم النظام العالمي. وانتهاك هذين المبدأين هو الدافع الرئيسي للحرب والنزاع. ويجب احترامها دائما. رابعا، عندما تتراكم الأسلحة وتتشكل التحالفات، فإنها عادة ما تكون ضد أحد ما، مما يزيد من احتمال حدوث توترات ونزاعات. ومع ذلك، فإن الحرب ليست أمرا حتميا أبدا ولا يمكن أن تجلب الأمن أو السلام الدائمين. وينبغي للبلدان الكبيرة أن تحيط علما بتصميم الجيران والدول الصغيرة على الدفاع عن نفسها وألا تقلل من شأنها.

خامسا، إن السلام دائما ما يكون نتاج تسوية. والمفاوضات هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام. وغالبا ما يكون الرجوع إلى رغبات الشعوب هو أبسط طريق لتسوية النزاعات. وينتظر شعبا فلسطين وكشمير ممارسة حقهما في تقرير المصير. سادسا، في عالم معقد ومتعدد الأقطاب، توفر الأمم المتحدة أكثر الوسائل شمولاً لبناء هيكل دائم للسلام، يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ونظام فعال لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجب عدم تدمير هيكل الأمم المتحدة بأي ثمن.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

وتؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377).

تتعقد الدورة الموضوعية الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بعد توقف دام ثلاث سنوات وفي منعطف هام في تاريخ العالم. لقد حذرت باكستان والعديد من البلدان الأخرى، على مدى السنوات العديدة الماضية، من العاصفة المتكوّنة التي تؤدي إلى تآكل الأمن العالمي، بما في ذلك التوترات السياسية والعسكرية المتزايدة في مختلف المناطق؛ والتكتلات العسكرية الجديدة الآخذة في التوسع؛ وتآكل اتفاقات تحديد الأسلحة القائمة منذ فترة طويلة؛ وسباق تسلّح جديد وشامل ما برح يجري منذ أكثر من عقد من الزمان، تم خلاله تطوير ونشر ترسانات ضخمة من الأسلحة التقليدية والاستراتيجية المتقدمة؛ والمسائل المتعلقة بفعالية الردع النووي في المبادئ العدوانية في خوض الحرب بما في ذلك، على سبيل المثال، السعي إلى شن حرب تقليدية في ظل التهديد النووي المائل وتطوير ما يسمى بالأسلحة النووية القابلة للاستخدام التي يجري دمجها في مبادئ خوض الحرب.

والآن، وتحت وطأة التوترات المتجددة بين القوى العظمى، والنزاعات التي لم تحل بعد، والنفقات العسكرية وعمليات الانتشار المتزايدة، انهار النظام الأمني العالمي تقريبا. وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في حالة يرثى لها. إننا نشاطر ضحايا الحرب آلامهم. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن هذه الأوضاع ما كانت لتحدث لو تمت مراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني على الصعيد العالمي وباستمرار، وخاصة خلال السنوات العشرين الماضية، التي انتشرت خلالها النزاعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأماكن أخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى التدخل الأجنبي بجميع أنواعه.

أما ما سينشأ في أعقاب هذه الاضطرابات والنزاعات والمواجهة فغير واضح، ولكنه سيحتاج إلى نظام أمني عالمي مختلف وأكثر فعالية - نظام لا يستعيد السلام والاستقرار فحسب، بل ويمنع أيضا

يجب أن تشرح الهند التدابير والإجراءات المعمول بها لمنع الإطلاق العارض للصواريخ وتكرار الظروف المحيطة بذلك الحادث تحديداً. ويتعين على الهند أن تشرح بوضوح نوع الصاروخ الذي سقط على الأراضي الباكستانية وموصفاته. كما يتعين على الهند شرح مسار واتجاه الصاروخ الذي أطلق عرضاً وكيف غير مساره ودخل باكستان في نهاية المطاف. وهل كان الصاروخ مجهزاً بآلية تدمير ذاتي، كما هو معتاد؟ ولماذا لم يتم تفعيل هذه الآلية؟

هل الصواريخ الهندية مهيأة للإطلاق حتى وهي تحت الصيانة الدورية؟ ولماذا لم تبلغ الهند باكستان فوراً بإطلاق الصاروخ عن طريق الخطأ ولم تعترف بذلك إلا بعد أن أعلنت باكستان عن الحادث وطلبت توضيحاً؟ ونظراً إلى هذا التدني الكبير في مستوى الكفاءة، يتعين على الهند أن توضح ما إذا كانت قواتها المسلحة هي التي أطلقت بالفعل الصاروخ أو بعض العناصر المارقة. وما زلنا ننتظر رد الهند. وتمثل المناقشة في هيئة نزع السلاح فرصة طيبة للهند لتقديم الإجابات على تلك الأسئلة.

وتدعو باكستان إلى بناء توافق جديد في الآراء في أقرب فرصة ممكنة لتوطيد أمن جميع الدول على نحو كامل ومتساو من خلال تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك نزع السلاح النووي، على أساس الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتحقيقاً لتلك الغاية، ستواصل باكستان دعم الشروع في إجراء مفاوضات لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح بدون مزيد من التأخير. كما تؤيد باكستان الشروع فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً ومعاهدة لحظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويساورنا قلق متزايد إزاء التهديدات التي تشكلها القدرات المضادة للسوائل على الاستقرار الإقليمي والعالمي، وكذلك على استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق احتمالات إدماج نظم القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومكوناتها

وهناك تهديد واضح ودهام للسلم والأمن الإقليميين والدوليين في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك في جنوب آسيا. وينبع ذلك التهديد من القمع الوحشي الذي مارسه جارتنا الشرقية ضد شعب جامو وكشمير الذي تحتله الهند، فضلاً عن الموقف العدواني الذي أظهرته تجاه باكستان وتكديسها الجامح للأسلحة التقليدية والاستراتيجية، المسخرة في معظمها ضد بلدي.

ونحث المجتمع الدولي مرة أخرى على عدم تجاهل التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن في جنوب آسيا. ويجب أن توقف الهند انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير المحتل؛ وتوقف مساعيها لتوطيد الهندوس في كشمير بهدف تحويل الأغلبية المسلمة في المنطقة إلى أقلية؛ وأن تنفذ قرارات مجلس الأمن من خلال فرض إجراء استفتاء لتمكين شعب جامو وكشمير من تقرير مصيره السياسي. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك هذه الهيئة، شجب ذلك التحدي المتعمد للشرعية الدولية. وعدم القيام بذلك ينطوي على مخاطر على السلام والأمن الإقليميين في منطقة جنوب آسيا الحائزة للأسلحة النووية وخارجها.

وقد كشف عن هذا الخطر بشكل صارخ إطلاق صاروخ هندي أسرع من الصوت قادر على حمل رؤوس نووية على أراضي باكستان في ٩ آذار/مارس. وإذا كان ذلك استفزازاً متعمداً، فهو عمل متهور وخطير جداً. ولو خلصت باكستان إلى أنه صاروخ مسلح نووياً، أطلق تنفيذاً للتهديدات الهندية الأخيرة بتوجيه ضربة نووية استباقية ضد باكستان، لربما وجهنا ضربة انتقامية فورية. ولم يكن سوى ضبط النفس الباكستاني هو الذي حال دون اندلاع نزاع نووي بين باكستان والهند. كما أنه دليل على فعالية قيادة باكستان وسيطرتها على أصولها الاستراتيجية وقدرتنا على تتبع إجراءات الهند.

وحتى لو كان إطلاق الصاروخ الهندي عن طريق الخطأ، فإنه يكشف عن ثغرات خطيرة في قدرة الهند على إدارة أصولها الاستراتيجية. وقد اقترحنا إجراء تحقيق مشترك لإثبات وقائع ذلك الحادث المزعج. كما طرحنا على الهند مجموعة من الأسئلة من خلال مجلس الأمن والأمن العام. وأود أن أكرر طرحها هنا.

تحتفل كازاخستان هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لعضويتها في الأمم المتحدة. ومنذ إنشاء دولتنا، اختار بلدنا طريق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وأود أولاً أن أشدد على أن كازاخستان تظل ملتزمة التزاماً راسخاً، في خضم المبادرات العديدة التي تتخذها، بنزع السلاح النووي، وهي تسعى بلا هوادة إلى تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن نموذجنا الرائد في المثابرة من أجل تحقيق ذلك الهدف النبيل يجب أيضاً أن يسترشد به الآخرون في السعي إلى مستقبل خال من تهديد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وإذا تأملنا تاريخ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فعلينا أن نقر بأن ٥٠ عاماً قد ضاعت بدون إحراز أي تقدم يذكر في تنفيذ المادة السادسة من تلك المعاهدة الأساسية المهمة. وأدى ذلك التأخير غير المبرر الذي دام طويلاً، والذي سببته الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، وهي معاهدة صدقت عليها كازاخستان، في آب/أغسطس ٢٠١٩. وتشير بقوة إلى أن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي تعارض أي تهديدات نووية أخرى.

فنحن كعالم سئنا من الاستمرار في حالة جمود. ولذلك اتخذت الغالبية العظمى من الدول في العام الماضي الخطوة الأولى نحو مستقبل خال من الأسلحة النووية. والخطوة الثانية يجب أن تتخذها الآن البلدان النووية وحلفاؤها بالانضمام إلى المعاهدة. وإن لم تفعل، فإننا نجازف باحتمال انزلاق العالم نحو انهيار تعددية الأطراف وتقويض الثقة والاتساق على مستوى العالم بشأن المسائل التي تؤثر على سلامتنا. والحالة الراهنة للمواجهات المفتوحة والخطيرة في جميع أنحاء العالم تظهر تلك الحقيقة في أوضح صورها. وكان ينبغي لنا أن نتعلم من الحروب والنزاعات السابقة أنه من المستحيل أن تكفل الدول استتباب أمنها بتقويض أمن الدول الأخرى.

ونتذكر جميعاً أنه خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ونتيجة للمفاوضات الناجحة بشأن الأمن النووي، خفضت الترسانات

في الأصول الفضائية. وللثغرات القائمة في معاهدة الفضاء الخارجي تداعيات أمنية خطيرة. ويلزم سد هذه الثغرات من خلال إبرام معاهدة تحظر حظراً شاملاً التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي وتسليح الفضاء الخارجي. وبغض النظر عن القيمة التي تتحقق جزئياً من تدابير الشفافية وبناء الثقة، فإن هذه التدابير الطوعية لا يمكن أن تمثل بديلاً عن الالتزامات القانونية بموجب المعاهدات.

وتدعو باكستان إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل خفض المخزونات الحالية بطريقة يمكن التحقق منها. ولا تمثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة حلاً للتحدي الذي تشكله الترسانات النووية غير المتكافئة والهائلة ومخزونات المواد الانشطارية التي تراكمت لدى عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وباكستان تتمنى لكم، السيد الرئيس، كل النجاح في تحقيق نتائج ملموسة وعملية في عمل هيئة نزع السلاح خلال هذه الأوقات الحرجة.

السيد سيريميت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الترحيب بالدورة الجديدة لأعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وأود على وجه الخصوص أن أهني بحرارة السفير غوليسا مابونغو، ممثل جنوب أفريقيا، على توليه رئاسة الهيئة، وأن أثني على أعضاء المكتب لاستعدادهم لتحمل تلك المسؤولية الهائلة بالنيابة عنا. وأتمنى لهم كل النجاح في أعمالهم المهمة وأؤكد لهم دعم كازاخستان الكامل في جميع الأوقات.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، وفريقها على دعمهم الممتاز للدول الأعضاء في جميع الأوقات، وخاصة لكازاخستان في جميع مبادراتها. ونأمل أن تسفر الدورة الحالية عن نتائج ناجحة، انطلاقاً من التزامنا العميق وإرادتنا السياسية وعزمنا المتجدد على السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة. وعلى الرغم من اختلافاتنا، ليس أمامنا خيار سوى التوصل إلى توصيات ملموسة لمعالجة المسائل الخطيرة جداً المعروضة علينا.

إلى تدمير كل أشكال الحياة على كوكبنا. ويزداد ذلك التحذير الآن أهمية في القرن الحادي والعشرين، نظرا للنزاعات المحتمدة، التي لا يمكن حلها بالسبل العسكرية، بل بالحوار السلمي والبناء القائم على الاحترام المتبادل، حيث تتحمل جميع البلدان مسؤولية متساوية عن السلم والأمن العالميين. ولذلك فمن الضروري تطبيق نهج عمل شاملة وأخلاقية للمجتمع الدولي.

ومما لا شك فيه أن هيئة نزع السلاح تؤدي دورا مهما في هيكلة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة، ونولي أهمية كبيرة لعملها. إننا نقف على مفترق طرق كما لم يحدث من قبل، ولذلك يجب أن نكفل نجاح الهيئة في تقديم توصيات فعالة وحسنة التوقيت بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وكازاخستان على استعداد للعمل مع جميع البلدان لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في كفالة إقامة عالم يسوده الأمن والأمان.

وأشكركم، السيد الرئيس، وأتمنى لنا جميعا دورة مثمرة جدا لهيئة نزع السلاح.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية):
أهنتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين ورؤيسي الفريقين العاملين على انتخابكم وانتخابهم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377). وستقدم النسخة الكاملة من بياني إلى الأمانة العامة.

نلاحظ مع الارتياح عقد هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بعد تأخير دام ثلاث سنوات بسبب رفض البلد المضيف الوفاء بالتزاماته بإصدار التأشيرات اللازمة. ويواجه العالم حاليا تهديدات وتحديات عالمية متعددة ومتراكبة نابعة من وجود أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، التي تشكل تهديدا وجوديا للبشرية. وكان ينبغي لقضية انعدام الأمن العالمية هذه أن توحّد صفوف المجتمع الدولي. وبدلا من ذلك، نشهد التصعيد المستمر

النووية للولايات المتحدة وروسيا تخفيضا كبيرا واتخذت عدة خطوات بناءة لوضع حد للنزاع والشقاق في أجزاء كثيرة من العالم. بيد أننا نشهد اليوم تقويضا للعديد من تلك الإنجازات الأمنية الدولية. والعامل الأهم الذي ينعهد بشكل صارخ هو تدابير بناء الثقة، التي في غيابها قد تسفر الخلافات بين الدول الكبرى عن التعجيل بحالة استقطاب جديدة طويلة الأجل.

وفي الوقت نفسه، نحن ممتنون لإدراج مسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في جدول أعمال الهيئة. وقد حان الوقت لننظر في حلول عالمية تحظر نشر الأسلحة الفتاكة في الفضاء الخارجي، مما قد يفاقم من تعرض كوكبنا الهش أصلا للخطر. يجب علينا أن ندرك جيدا أنه لا يوجد كوكب بديل.

وثمة حقيقة أخرى يجب ألا نغفلها وهي أن التقدم التكنولوجي المعاصر يتسارع بوتيرة غير مسبوقة وتترتب على ذلك آثار هائلة على البشرية. ولذلك فمن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نضع ونعتمد صكوكا دولية ملزمة قانونا لحظر استخدام الاكتشافات العلمية لتصنيع أنواع جديدة مدمرة من أسلحة الدمار الشامل، تتطوي على أحكام لتتبع ومراقبة أي تطورات خطيرة محتملة معاصرة أو مستقبلية.

وبغية تهيئة مناطق جغرافية ينتشر فيها السلام المستدام، يولي بلدي أهمية كبيرة لتوسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، بادرت كازاخستان باقتراح جديد لتوطيد جهود جميع الدول التي تشكل جزءا من المناطق الخالية من الأسلحة النووية بغية كفالة بذل المزيد من الجهود المتضافرة. ومن المهم تكثيف عملية نزع السلاح الدولية مع الظروف التاريخية الراهنة. ونحن بحاجة إلى استراتيجية جديدة لعمل مؤتمر نزع السلاح. ونحن بحاجة إلى معالجة القضاء على تهديد جديد نوعي قد يصبح أخطر سلاح في أيدي الإرهابيين - وهو الجريمة الإلكترونية. ويمكن أن تشكل الأنواع الجديدة من الأسلحة والتكنولوجيا الجديدة تهديدا أكبر إذا ما اقترنت بالأسلحة النووية.

لقد حذرنا أفضل علماء القرن العشرين في ذلك الوقت من إمكانية استخدام الأسلحة النووية في حرب عالمية مستقبلية، مما قد يؤدي

العسكرية والأمنية. وينبغي أن يتبع هذه الإنجازات شجب وحظر أي استخدام للأسلحة النووية، ويجب على تلك الدول استكمالها بتدمير ترساناتها النووية. ومقولة أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ويجب عدم خوضها أبداً ينبغي أن يتبعها عمل. وجميع الضرورات التي ذكرتها للتو يمكن، بل ويجب، تحقيقها من خلال اعتماد اتفاقية شاملة، ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأنها في أقرب وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تؤكد إيران - وهي أول بلد طرح هذه الفكرة في الأمم المتحدة - أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع، تظل سارية المفعول وينبغي تنفيذها إلى أن يتحقق هدف إنشاء هذه المنطقة. وفي هذا السياق، لا يخل تنفيذ المقرر ٥٤٦/٧٣ بصحة القرار الذي ذكرته للتو أو بأي قرارات أخرى تتخذ في تلك المؤتمرات، ويجب ألا يُفسر على أنه بديل لها.

بيد أن النظام الإسرائيلي يشكل عقبة رئيسية أمام ذلك الهدف النبيل. فهو يمتلك جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ويهدد باستخدامها ضد بلدان المنطقة. فضلا على ذلك، شن ذلك النظام هجمات إرهابية عديدة ضد علماء نوويين ونفذ هجمات تخريبية عديدة استهدفت منشآت نووية. ولذلك، يجب إجباره على الانضمام إلى جميع الصكوك ذات الصلة، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون أي شروط مسبقة. وعلاوة على ذلك، يجب عليه، بوصفه طرفاً غير نووي، أن يُخضع جميع مرافقه وأنشطته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ترى إيران أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى تراث مشترك للبشرية ويجب استخدامها للأغراض السلمية حصراً ولصالح جميع البلدان. ومن شأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

للتوترات السياسية والعسكرية، بما في ذلك التهديد المستمر باستخدام الأسلحة النووية ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية.

وهناك سباق تسلح نووي متجدد وواسع النطاق تسبب فيه الفضاء الخارجي وتكنولوجيات الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي ونظم الإيصال الجديدة في زيادة تهديد الأسلحة النووية بكل تأكيد. وفي هذا الصدد، تتفق مئات البلايين من الدولارات لاستبدال الترسانات النووية وتحديثها. وتشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية بدرجات متفاوتة في سباق تسلح نوعي، فيما تتصاعد التوترات بينها. وقد نحت التزاماتها جانباً ولم تعد عازمة على الوفاء بها. وعلى سبيل المثال، فإن طلب الميزانية لهذا العام في الولايات المتحدة يحافظ على ميزانية كل برنامج للأسلحة النووية تم اقتراحه في ظل إدارة ترامب أو حتى يزيد.

وبالمثل، شمل الاستعراض الذي أجرته المملكة المتحدة مؤخراً لسياستها المتعلقة بالأسلحة النووية زيادة الحد الأقصى لمخزونها من الأسلحة النووية بنسبة تصل إلى ٤٤ في المائة، فضلا عن خفض عتبة الاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة والحد من الشفافية بشأنها. ويتعرض السلام والأمن الدوليان للخطر الشديد بفعل تلك الحقائق، إلى جانب زوال الاتفاقات الرئيسية لتحديد الأسلحة النووية، وتآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة، والأهم من ذلك، عدم اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ الالتزامات الملزمة قانوناً للدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن نزع السلاح النووي، وعدم وجود أي آفاق من هذا القبيل في المستقبل.

وبشكل عام، يحتاج المجتمع الدولي من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تظهر الإرادة السياسية لوضع خطة عمل مستكملة لنزع السلاح ضمن إطار زمني محدد. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة، كخطوة أولى، وقف بحوث وتطوير واختبار وإنتاج الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تعلن أنها لن تصمم أو تطور أو تنتج أسلحة نووية جديدة، ولن تعدل أو تحدث رؤوسها الحربية القائمة بإضافة قدرات عسكرية.

وفي هذا الصدد، يتحتم على تلك الدول أن تتخذ خطوات للقضاء على أي دور للأسلحة النووية في مفاهيمها وعقائدها وسياساتها

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377) وتود أن تقدم الملاحظات التالية بصفقتها الوطنية:

تشدد نيجيريا على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة المتخصصة والتداولية الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وبينما نسلم بفائدتها وإمكاناتها بوصفها المحفل المختص بمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي على نحو شامل، نود أن نذكر أن الهيئة بحاجة إلى تبسيط وتحسين أساليب عملها بغية تمكينها من الوفاء بولايتها. وهي بحاجة إلى إعطاء الأولوية لنزع السلاح النووي بوصفه من أهم الأولويات ومواجهة تحديات عدم الانتشار.

ويرحب وفد بلدي باهتمام العمل واعتماد التوصيات بتوافق الآراء بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية خلال دورة عام ٢٠١٧ لهيئة نزع السلاح، ويعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند جدول الأعمال المعنون "نزع السلاح النووي" لعدة سنوات. وفي ذلك السياق، يأمل وفد بلدي أن يرى نتيجة تنص على توصيات بعيدة المدى لا لبس فيها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار خلال هذه الدورة.

ويكرر وفد بلدي الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الراهنة الصعبة والمعقدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ومن المؤسف أنه لم يتغير شيء يُذكر حتى الآن من شأنه أن يغرس الثقة ويقلل من التحديات الهائلة التي تواجه السلام والأمن العالميين. وفي ذلك الصدد، تدعو نيجيريا إلى تجديد الجهود للخروج من المأزق الحالي في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبهما. ويعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء تزايد الإنفاق العسكري العالمي، وهي نفقات كان من الممكن بدلا من ذلك توجيهها لتلبية الاحتياجات الإنمائية الملحة.

تؤكد نيجيريا من جديد أيضا موقفها بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل الأولوية العليا المتفق عليها للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وفقا للوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية

أن يحول دون تهديد خطير للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي وضع مزيد من التدابير، بما في ذلك صك ملزم قانونا يتضمن أحكاما مناسبة وفعالة للتحقق، في مؤتمر نزع السلاح في حينه.

وبالنظر إلى الحقائق الواضحة التي نواجهها، يساورنا قلق عميق إزاء أنشطة الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالتهديد المتزايد المتمثل في تسليحها للفضاء الخارجي، بما في ذلك الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات دفاعية مضادة للقدائف التيسارية والسعي إلى الحصول على تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، والتي أسهمت، في جملة أمور، في زيادة إضعاف المناخ الدولي المؤاتي إلى تعزيز نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

من ناحية أخرى، أثارت بعض الوفود، ولا سيما وفد المملكة العربية السعودية، شواغل وإدعاءات لا مبرر لها بشأن برنامج إيران النووي السلمي وبرنامج قذائفها الدفاعي. وعلاوة على ذلك، من المؤسف أن نلاحظ أن وفد المملكة المتحدة، من أجل تبرير موقفه غير المنطقية والمجردة من المبادئ والتي تتعارض مع التزاماته الدولية، أشار بصورة غير مسؤولة إلى ما يسمى بتهديد إيران، على الرغم من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت الطابع السلمي لأنشطة إيران النووية في مناسبات عديدة. وينبغي ألا يُصرف انتباهنا عن التهديدات الحقيقية، وهي برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي على الصعيد الإقليمي ووجود أسلحة الدمار الشامل ذاته على الصعيد العالمي.

ويحدوني الأمل في أن يقودنا استئناف الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إلى وضع حد لجميع تلك التهديدات. وتقف إيران على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في ذلك الصدد.

السيد بانديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يهنتكم وفد نيجيريا، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية الحالية. ونهنئ أيضا نواب الرئيس ورئيسي الفريقين العاملين على انتخابهم. ونؤكد لكم ولهم دعمنا وتعاوننا الكاملين. وليس لدينا أدنى شك في أن عملنا سيستفيد من خبراتكم وخبراتهم والتزامكم والتزامهم.

قدراتها في مجال علوم الفضاء لأغراض إنمائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، شرعنا في عدة مشاريع إنمائية، بما في ذلك وضع مؤشر لقياس التصحر في المناطق المعرضة للتصحر، وتحليل عدم التوازن السكاني، وتقييم انبعاثات الكربون. وتؤمن نيجيريا إيماناً راسخاً بأن تكنولوجيا الفضاء تتطوي على إمكانات هائلة لمنفعة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ولذلك، هناك حاجة إلى تعزيز الوصول المتكافئ وغير التمييزي إلى الفضاء الخارجي، بصرف النظر عن مستويات التنمية الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو العلمية.

يؤكد وفدي من جديد أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال وضع صك ملزم قانوناً يكمل الإطار القانوني الدولي، بطريقة تمكن من استكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة استناداً إلى مبادئ عدم الاستيلاء على الفضاء الخارجي، واستخدامه في الأغراض السلمية، وفقاً لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية.

ويؤيد وفد نيجيريا بقوة الدور المركزي والقيادي للأمم المتحدة في تعزيز وتطوير القواعد والمبادئ المنظمة للاستخدام المسؤول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانب الدول، من خلال عملية تعاونية وشاملة ومنصفة. ويرى وفدي أنه لا بد من الحفاظ على الثقة والأمن في البيئة الرقمية.

أخيراً، بينما نبدأ أعمال الدورة الموضوعية الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لا يزال وفدي يأمل في أن تبدي الدول الأعضاء مرونة مع بدء مداولاتنا في الأيام المقبلة.

السيد سيريبييت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن كازاخستان وكيريباس لإبراز المبادرة التي أطلقناها في العام الماضي. ولكن قبل أن أفعل ذلك، يسرني أن أقدم بأحر تهاني بلدينا إلى أعضاء المكتب في بداية هذه الدورة الجديدة من عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

يواجه العالم حالياً الأخطار الوجودية التي ترتبها الأسلحة النووية على نحو لم يسبق له مثيل، بسبب الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول

الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د-١٠/٢). وتشعر نيجيريا بقلق عميق إزاء عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية والتهديدات التي يتعرض لها نظام عدم الانتشار وهيكل الأمن الدولي.

يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليبرز مرة أخرى فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، الوثيقة (A/51/21)، المرفقة التي تؤكد أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

ويشدد وفدي على أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتوقف على الامتثال الصارم لركائزها الثلاث، وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبينما نستعد للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، يأمل وفدي في توجيه جهود جميع الدول الأعضاء نحو تعزيز المعاهدة بتوطيد ركائزها الثلاث توطيداً حقيقياً.

إن الأسلحة النووية تمثل تهديداً وجودياً خطيراً للبشرية. ولذلك، تشدد نيجيريا على أهمية القرار ٣٤/٧٠ بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف. ويدرك وفدي العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تتجم عن أي استخدام متعمد أو عرضي للأسلحة النووية. وتحقيقاً لتلك الغاية، يحض وفدي جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الوخيمة لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، فضلاً عن ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ التدابير اللازمة الرامية إلى تفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها. وفي هذا السياق، تؤيد نيجيريا بقوة جميع الجهود الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية ونزع الشرعية عنها بوصفها شرطاً مسبقاً أساسياً لصون السلم والأمن الدوليين.

إن وفد نيجيريا، بغية صون السلم والأمن لصالح البشرية، يشدد على أهمية مواصلة احترام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ويشدد على أهمية منع تسليح الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تظل نيجيريا ملتزمة باستخدام

عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، والخطوات العملية الـ ١٣ بشأن نزع السلاح النووي، والأهم من ذلك، المادة السادسة من المعاهدة.

بينما نمضي قدما في العمل الموضوعي الذي تضطلع به هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، نحض الدول على الدخول في مداوالات بالتركيز على الحاجة إلى دعم نظام دولي لعدم الانتشار قائم على القواعد، ودعم المعاهدات الدولية التي يعزز بعضها بعضا. ونوصي كذلك بأن تشدد الدول على الأثر الإنساني للأسلحة النووية، في الواقع تلك مسألة حاسمة بالنظر إلى الحالة الدولية الراهنة.

ونثق بأن أعضاء المجتمع الدولي سيتمكنون من تجاوز خلافاتهم ودعم التدابير الدولية للمساعدة على إقامة عالم عادل وسلمي، وبالتالي حماية حياة الأجيال المقبلة.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة بيرو، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لتوجيه دفعة أعمال هيئة نزع السلاح، كذلك أهنئ ممثلي جامايكا وهنغاريا على انتخابهما رئيسين للفريقين العاملين المعنيين بالأسلحة النووية والفضاء الخارجي. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن في ظل قيادتكم المقتردة، سيدي، من إحراز تقدم في عملنا. ويمكنكم التعويل على الدعم الكامل من وفد بيرو.

تجتمع هيئة نزع السلاح في سياق دولي خطير وغير مستقر يؤثر تأثيرا خطيرا على السلم والأمن الدوليين. لقد بني نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة في أعقاب فشل النظام الذي أنشأ عصبة الأمم ونتيجة للحرب العالمية الثانية. وأقيم السلام الذي يكفله ميثاق الأمم المتحدة في أعقاب مقتل ما يزيد على ٣٠ مليون شخص بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية، اللتين نشبتا على الأراضي الأوروبية. ويبين لنا التاريخ أن الأمن الأوروبي والميزان الأساسي للتصورات الأمنية لدوله يشكلان دعامة أساسية للاستقرار الدولي والسلام والأمن لجميع الشعوب.

واليوم، فإن أوروبا تعرض السلام العالمي لضغوط شديدة مرة أخرى. إن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وانتهاك سلامتها

الحائزة للأسلحة النووية لمواصلة تحديث ترساناتها النووية. إن خطر حدوث مواجهة نووية عرضية أمر ممكن جدا، كما ذكر زميلنا ممثل باكستان، بالنظر إلى أن جميع القوات النووية تقريبا في حالة تأهب قصوى حاليا. ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار تضائل الثقة بين الدول العظمى، مما قد يعرض للخطر الاتفاقات الدولية القائمة منذ أمد بعيد بشأن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ومع ذلك، فإن أكثر ما يبعث على القلق، ذلك الضرر الذي لا يمكن فهمه، والذي قد تسببه الأسلحة النووية للأبرياء وللبيئة. وفي ذلك الصدد، تأثرت كازاخستان وكيريباس تأثرا شديدا على الصعيدين الإنساني والبيئي بالتجارب النووية وتكديس الأسلحة النووية في الماضي. ولذلك، نعلق أهمية كبيرة على عمل هيئة نزع السلاح وفريقيها العاملين. ونأمل في إحراز تقدم ملموس بغية تخفيف حدة التوترات الدولية وبالتالي تحاشي استخدام تلك الأسلحة الفتاكة.

منذ الدورة السابقة لهيئة نزع السلاح، حدثت تطورات رئيسية في مجال نزع السلاح النووي. فقد دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، ومن المقرر أن يعقد أول اجتماع للدول الأطراف فيها في فيينا، بالنمسا، في حزيران/يونيه. وتتضمن تلك المعاهدة التاريخية مجموعة صارمة من المحظورات والأحكام القوية لمساعدة ضحايا الأسلحة النووية ومعالجة النفايات الملوثة.

أما وقد شهدنا قتل شعوبنا وتدمير أراضينا، فنرجو من اللجنة أن تولي اهتماما خاصا لالتزاماتها الإيجابية، على النحو الوارد في المادتين ٦ و ٧ من معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تعتبر أساسية للأهداف الإنسانية للمعاهدة، وأن تكفل التصدي للضرر الناجم عن استخدام الأسلحة النووية وتجاربها في الماضي، ومنع هذا الضرر في المستقبل.

نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، سيعقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي طال انتظاره في نيويورك هذا العام، حيث ينبغي للدول الأطراف أن تؤكد من جديد مركزية المعاهدة، بما في ذلك خطة عمل معاهدة

هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال تحمل المسؤولية الكاملة، وتطبيق أقصى قدر من الدقة على النحو الذي تقتضيه خطورة الحالة الراهنة. بيد أن عملية تحديد الأسلحة النووية ظلت متوقفة عمليا لأكثر من عقد من الزمان. ولا تزال بعض السيناريوهات مهمة في ذلك السياق.

ويشكل تجديد معاهدة ستارت الجديدة في العام الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي خطوة في الاتجاه الصحيح للحفاظ على الهيكل الثنائي لعملية تحديد الأسلحة النووية بين هاتين الدولتين العظميين النووييتين. كما أنه يعمل على التخفيف من حدة عدم الاستقرار الذي نشأ نتيجة انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى. وفي ظل تلك الخلفية من انعدام الاستقرار، فإن إطالة أمد الالتزام بتقليص عدد الأسلحة الاستراتيجية التي بحوزة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لمدة خمس سنوات أخرى، مع وضع حدود يمكن التحقق منها بشأن القذائف التسيارية العابرة للقارات، كان قرارا إيجابيا يحافظ على عملية تنفيذ القيود الثنائية على الأسلحة النووية الاستراتيجية.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يجب على المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد أخيرا في آب/أغسطس، التأكيد من جديد أنه على الرغم من كون عدم الانتشار لا يزال ضروريا للأمن النووي الجماعي، فإنه ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة مهمة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وفي ذلك الصدد، يتألف عدم الانتشار من عنصرين، هما عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ويمثل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز التنفيذ، التي صدق عليها بلدي في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، خطوة مهمة إلى الأمام. إن الحظر الصريح والشامل للأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم له أهمية واضحة. ومن المهم أيضا، وللمرة الأولى، أن يوسع الإطار التنظيمي المتعلق بالأسلحة النووية نطاقه ليشمل القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان من خلال إنشاء آلية

الإقليمية، والأزمة الكامنة التي ابتلى بها النظام الأمني الأوروبي، قد وضعت السلام العالمي على حافة الانهيار. وعلى الرغم من النزاعات والتدخلات المسلحة الانفرادية، التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والتي وقعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن نظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ قد نجح في مهام المنع الأساسية. ومنذ هيروشيما وناغازاكي، لم يواجه العالم هاجس النزاع النووي، وتم تجنب حدوث نزاعات محلية بين الدول النووية الرئيسية. اليوم، ومع ذلك، فأنا نقف على شفير هذه الاحتمالات، الأمر الذي يدل على خطورة السياق الدولي الحالي الذي تجتمع فيه هيئة نزع السلاح بعد ثلاث سنوات من الجهود الفاشلة، التي كان من المستحيل خلالها التوصل إلى اتفاق بشأن عقد اجتماعاتها.

إن تمكن الهيئة من الاجتماع في دورة موضوعية بعد توقف دام ثلاث سنوات يضيفي على عملنا شعورا خاصا بالإلحاح. وهو يشكّل بارقة أمل بالنظر إلى أن جميع الدول الأعضاء قد أعربت بشكل أساسي عن الإرادة السياسية للوفاء بالواجب الأخلاقي والقانوني والسياسي والدبلوماسي للعمل من أجل السلام ونزع السلاح، والتخلي عن خطاب الحرب، والمضي قدما صوب التفاهم المتبادل، والتفاوض، وتحقيق السلام واحترام القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، تعرب حكومة بيرو عن أسفها العميق لنشوب الحرب في أوكرانيا وسخطها إزاء أحداث مثل المجزرة التي وقعت في بوتشا، التي يجب أن تكون موضوع تحقيق مستقل تماما لتوضيح الحقائق وتحديد المسؤولية. ونجدد أيضا دعوتنا إلى وقف إطلاق النار، ونعرب بحزم عن دعمنا الكامل للمفاوضات الجارية بين الطرفين الزامية إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض من أجل إنهاء النزاع وحماية المصالح الأمنية لجميع الأطراف. ونأمل أن تؤدي تلك المفاوضات إلى إعادة السلام وأولوية القانون الدولي.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الأسلحة النووية بأكمله أن نبذل كل جهد ممكن للمضي قدما نحو تحقيق

لهذه الغاية، يمكن للرئيس أن يعول على الدعم الثابت من الوفد الإكوادوري.

وليس ثمة وقت نضيقه بعد توقف دام ثلاث سنوات في عمل هيئة نزع السلاح. ويجب علينا أن كون واضحين، فقد واجهت بداية الدورة الحالية أيضا تحديات مؤسسية، حسبما هو مبين في صعوبة تحقيق التمثيل الكامل لمختلف المناطق في المكتب، وفي عقد جلسة الأوسم التنظيمية دون فترة انفصال عن بداية الدورة رسمياً. والأسوأ من ذلك، كانت هناك شكوك بين العديد من الوفود، بما فيها وفد بلدي، بشأن ما إذا كانت هذه الدورة ستعقد أم لا.

ومع ذلك، فإن ما يثير القلق حقاً ويمثل أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي هو البيئة شديدة التعقيد والهشاشة التي واجهها العالم منذ نهاية الحرب الباردة - بل ويمكنني القول، منذ الحرب العالمية الثانية. وإن الأسلحة النووية لا تجعل هذا الكوكب عالمًا أكثر أماناً. كما أنها لا تجعل أي منطقة أو بلد مكاناً أكثر أماناً. بل على العكس من ذلك، لا تزال الأسلحة النووية تعرض وجود البشرية للخطر.

وإذ نحفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء سلف هذه الهيئة، أي هيئة نزع السلاح المنشأة في إطار مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، وبعد أن رأينا كيف تطورت من خلال هيئات مختلفة إلى أن أنشئت الهيئة بشكلها الحالي بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة في عام ١٩٧٨، ينبغي لنا أن نكرم جهود الذين سبقونا بتعزيز وتيسير اعتماد توصيات عملية في نهاية فترة الأسابيع الثلاثة المقبلة.

ولذلك، يجب تنشيط الهيئة في ضوء التقدم المحرز خارجها، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وستشارك إكوادور في الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، المقرر عقده في فيينا في حزيران/يونيه. وأود أن أؤكد مجدداً أن المعاهدة تكمل باستمرار الهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، إلى جانب صكوك أخرى، مثل معاهدة حظر شامل للتجارب النووية والمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

للتعاون ومساعدة ضحايا الهجمات النووية. ويجب أن نعمل على كفالة أن يتقاطع هذا التركيز على حقوق الإنسان والقانون الإنساني مع جميع نظم تحديد الأسلحة النووية. والاتفاقات الإقليمية ضرورية أيضاً لمواصلة التخلص من الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها في الأراضي والمناطق، ولا سيما في مناطق التوتر الشديد. وفي ذلك السياق، تؤيد بيرو تأييداً تاماً المبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زانغليدي سيرمبيت (كازاخستان).

وبغية كفالة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تؤيد بيرو أيضاً بدء المفاوضات بغية إبرام واعتماد صك ملزم قانوناً، يستند إلى مبدأ عدم الملكية وتشجع على ذلك، لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وكفالة استخدامه في الأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء.

ويجب أن تعزز جميع المبادرات التي أشرت إليها اقتناعنا بالهدف الحقيقي والأساسي لمؤتمر نزع السلاح، وهو التوصل إلى اتفاق دولي ملزم وشامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه بشأن نزع السلاح النووي العام الكامل. ولا يمكن، بل لا يجب أن يظل السلم والأمن الدوليين وحياة الشعوب معرضين للتهديد بسبب وجود ١٣ رأس حربية نووية في العالم واحتمال استخدامها، وهي حالياً في حالة تأهب قصوى.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود

الإعراب عن امتناني وتقديري للسيدة إيزومي ناكاميتسو على البيان الذي أدلت به (انظر الوثيقة A/CN.10/PV.377)، التي أود أيضاً أن أسلط الضوء على عملها بصفقتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على مدى السنوات الخمس الماضية، منذ توليها ذلك المنصب في ١ أيار/مايو ٢٠١٧. وأود أن أقدم بالتهنئة لجنوب أفريقيا على انتخابها رئيساً لهيئة نزع السلاح. وأشارك الوفود الأخرى في التأكيد على الدور التاريخي والحالي الذي تؤديه جنوب أفريقيا في جهود نزع السلاح. وآمل أن تتجلى قيادتها في نتائج هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. وتحقيقاً

بطريقة شاملة وفي السياق ذي الصلة. وينبغي أن تستند توصياتها إلى الواقع على الأرض وأن تحقق التوازن اللازم بين ما نأمل في تحقيقه وما هو معقول، مع مراعاة الظروف الإقليمية والعالمية السائدة.

وفي ذلك الصدد، تعتقد إسرائيل أنه ينبغي لنا أن نركز على الامتثال والتفويض والتحقق. وبدون تلك الركائز الأساسية الثلاث البالغة الأهمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، فإن ما بنيناه على مر السنين سينهار قريباً. وإذا سعينا إلى تطوير أدوات إضافية من دون التنفيذ الكامل للأدوات القائمة والامتثال لها، فإننا سنقصر في معالجة المشاكل الحقيقية الحالية والمستقبلية. وفي ذلك السياق، ينبغي ألا يكون هناك مجال للحلول الوسط بشأن ثقافة عدم الامتثال، وهي ثقافة توجد للأسف في الشرق الأوسط.

ولذلك، تعتقد إسرائيل أن من الأهمية القصوى، وخاصة في أوقات التوتر هذه التي يجري فيها القضاء على القواعد التي دامت عقوداً، الحفاظ على ما حققناه حتى الآن في مختلف محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي الوقت نفسه، فإن عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي لا تولي الاعتبار الواجب للسياق الأمني قد تسفر عن ترتيبات واتفاقات تعوق الاستقرار العالمي والإقليمي بدلاً من تعزيزه.

وعنصر آخر مهم جداً في هذا الوقت المضطرب هو الحاجة إلى رؤية الواقع بوضوح على حقيقته. وإذا لم يتم التحقق من الامتثال اليوم عندما تكون المعلومات في متناول اليد، فسيتمين مواجهة واقع أكثر تعقيداً غداً. وإذا لم يتم الاعتراف بالتهديد على حقيقته، فسيكون من الصعب تحقيق التوازن الضروري بين سلامة تحديد الأسلحة والتحديات المطروحة، أي تحديات مثل خطر برامج إيران النووية والكيميائية والمتعلقة بالقذائف، أو خطر قيام إيران بنشر الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط أو نشر القذائف والتكنولوجيا المتصلة بها إلى جهات من غير الدول. وفي أعقاب استخدام سورية للأسلحة الكيميائية، يشكل تآكل القاعدة المتعلقة بالحظر التام لاستخدام أسلحة الدمار الشامل تحدياً آخر ومدعاة للقلق البالغ يجب التصدي له.

وتؤيد إسرائيل رؤية شرق أوسط خال من الحروب والنزاعات وأسلحة الدمار الشامل. وتلك رؤية ينبغي لجميع سكان المنطقة أن

وتعرب إكادور مرة أخرى عن رفضها التام لأي تفكير في التجارب النووية أو التخطيط لها أو إجرائها، وتكرر تأكيد دعمها لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بينما تحث المجتمع الدولي على توحيد الجهود لتحقيق بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر.

ونظراً لقطر الأرض عند خط الاستواء، يقع بلدي في أقرب نقطة على كوكبنا إلى الفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نشجع وندافع عن استخدامه السلمي حصراً ونعارض انعدام القانون فيه وعسكرته. كما نعارض بشدة وضع أسلحة أو أي مواد عسكرية خارج الغلاف الجوي. ونؤيد وجود نظام دولي يقوم على القواعد والمساواة في السيادة بين الدول. ومع ذلك، فإن قواعد السلوك الطوعي ليست كافية، فهي تكمل وتعزز القانون الدولي فحسب. ولن يكون للنزاع في الفضاء سوى عواقب وخيمة على البشرية، ولهذا السبب نؤكد من جديد إيماننا بالحاجة إلى صك ملزم قانوناً يحافظ على الطابع السلمي للفضاء بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية.

وأهني ممثلي جامايكا وهنغاريا على انتخابهما رئيسين للفريقين العاملين وأكرر تأكيد دعم وفدي الكامل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377).

السيد شاروني (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في هذه الدورة، أود أن أهني السيد كوليسا مابهونغو على توليه رئاسة الهيئة وأن أؤكد له دعم وفدي في تنفيذ واجباته. وأود أيضاً أن أهني رئيسي الفريقين العاملين، ممثلي جامايكا وهنغاريا، وأتمنى لهما النجاح وأؤكد لهما دعم وفدي.

وقد حددت أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في سياق آلية نزع السلاح في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، حيث نصّ على أن تكون مهمة هيئة نزع السلاح هي، في جملة أمور، النظر في مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وتقديم توصيات بشأنها والنظر في عناصر برنامج شامل لنزع السلاح. ومن الواضح أنه يجب على هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، من أجل الوفاء بولايتها، أن تنتظر في المسائل

نهج شامل في مناقشاتنا في الأسابيع المقبلة، مع مراعاة جميع تلك العناصر، يمكن أن يكون أفضل وسيلة للتصدي للتهديدات والتحديات التي نواجهها.

وتأمل إسرائيل في إجراء مداولات ناجحة خلال الدورة العامة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهذا العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد غونزالو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

في البداية، وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها باسم الاتحاد الأوروبي في هذه الدورة، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد زوليسا مابونغو على توليه رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الحالية. نؤكد له دعمنا الكامل. وأود أيضاً أن أتقدم بتهنئة حارة للسيد كورت ديفيس، ممثل جامايكا، على انتخابه رئيساً للفريق العامل الأول، والسيدة سيلفيا بالاج على انتخابها رئيسة للفريق العامل الثاني. إننا ممتنون أيضاً للدعم المستمر من الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في هذا المجال الهام.

تتعدّد الجلسة العامة اليوم في سياق واحدة من أحلك الساعات التي تمر بها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. إن الاتحاد الأوروبي يدين بأشدّ العبارات الممكنة العدوان العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا دون سابق استقزاز وبلا مبرر. إن روسيا، من خلال أعمالها وتهديداتها العسكرية غير القانونية، تنتهك القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة انتهاكاً صارخاً وتقوض الأمن والاستقرار الأوروبيين والعالميين. تتحمل روسيا كامل المسؤولية عن هذا العمل العدواني وعن كل الدمار والخسائر في الأرواح التي تتسبب فيه. وسوف تُحاسب روسيا على أفعالها هذه. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً قوياً بمكافحة الإفلات من العقاب على تلك الجرائم.

لقد انضمت أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية في عام ١٩٩٤، وتخلت عن

يتطلعون إليها، وهي رؤية تقوم على الأمل في تحقيق السلام والاعتراف المتبادل من جانب جميع الدول والمصالحة ووقف جميع أعمال الإرهاب والعدوان والقتال. وعلى الرغم من أن هذا هو ما تأمله إسرائيل، فإن الواقع في الشرق الأوسط مختلف كثيراً للأسف. فقد أصبح استخدام الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط أمراً روتينياً على مر السنين. وبالمثل، أصبح انتشار الأسلحة التقليدية والقذائف وما يتصل بها من تكنولوجيا ودراسة فنية من جانب دول المنطقة إلى جهات من غير الدول، المعروفة باسم المنظمات الإرهابية، ممارسة شائعة. وتشكل هذه الانتهاكات لصكوك تحديد الأسلحة ونزع السلاح دليلاً واضحاً آخر على تحديات الانتشار القائمة في الشرق الأوسط.

وتتناقض النهج الأحادية الجانب لتحديد الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط مع المبادئ التي تم تحديدها بهدف تمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل. والمبادرة الأحادية الجانب للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مثال هائل على تدبير يتعارض مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على النحو المبين خلال الدورة الرابعة والخمسين لهذا المحفل في عام ١٩٩٩ (A/54/42).

وفي ذلك الصدد، تدعي بعض البلدان والجهات الفاعلة في المنطقة أنه يمكن إنشاء هيكل أمني شامل في الشرق الأوسط من دون العمل بشكل مباشر مع إسرائيل، ومن دون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة، ومن دون تخفيف حدة التوتر الإقليمي وبناء الثقة والاطمئنان اللازمين بين جميع دول المنطقة، مع تجاهل القواعد والمبادئ التي تم الاتفاق عليها في محافل تحديد الأسلحة. وهذا موقف لا يمكن الدفاع عنه.

وقد عهد إلى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بولاية هامة تتمثل في التفكير في التحديات الحالية والمقبلة ومناقشتها من أجل الحفاظ على تحديد الأسلحة على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يشمل الحفاظ على آليات تحديد الأسلحة التي تتصدى للتحديات القائمة التنفيذ والامتثال والتحقق. ونعتقد أن اعتماد

الاتحاد الأوروبي تعاونه الوثيق مع جيرانه ويؤكد من جديد دعمه الثابت لسيادة وسلامة أراضي جورجيا وجمهورية مولدوفا والتزامه بهما. وسنواصل السعي إلى التنسيق القوي مع الشركاء والحلفاء داخل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجموعة الدول السبع. إن سلامة النظام الدولي القائم على القواعد أمر أساسي لأمننا الجماعي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعددية أطراف فعالة وحوكمة عالمية قائمة على القواعد. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل قصارى جهده لحماية تلك المبادئ والقيم.

إن البيئة الأمنية المعقدة الحالية، التي تتسم بتزايد التوترات وأزمات الانتشار المستمرة، تؤكد الحاجة إلى الحفاظ على العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وزيادة النهوض بها. ونرحب بالمزيد من المبادرات والعمليات على الصعيدين الدولي والإقليمي ونشجعها بغية إحياء الحوار والثقة وتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه المطلق لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي - أي الركيزة الأساسية لمسعى نزع السلاح النووي. وفي المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في هذه المعاهدة، الذي سيعقد في آب/أغسطس، سيواصل الاتحاد الأوروبي التشجيع على التوصل إلى نتيجة إيجابية وموضوعية. إن للمعاهدة قيمة ثابتة، وثمة حاجة الآن إلى تنفيذها بالكامل أكثر من أي وقت مضى.

إن تعزيز الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ أمر ذو أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي. إننا نحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، على التوقيع والتصديق عليها دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير.

ويواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقوة تعزيز الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة للفضاء والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي

أسلحتها النووية التي تعود إلى الحقبة السوفياتية وحصلت في المقابل على ضمانات أمنية. وفي مذكرة بودابست، التزمت روسيا صراحة باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة وبالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد هذا البلد. إن روسيا، بغزوها العسكري لأوكرانيا، تواصل انتهاكها السافر لمذكرة بودابست مما يضر بنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على الاتحاد الروسي أن يكفل ضمانات أمنية لا لبس فيها كجزء من الترتيبات الأمنية الملزمة والمتفق عليها. إن فقدان روسيا لمصداقيتها فيما يتعلق بضماناتها الأمنية يقوض بشكل خطير نظام معاهدة عدم الانتشار وهيكل نزع السلاح وعدم الانتشار برمته.

يطالب الاتحاد الأوروبي روسيا بالوقف الفوري لأعمالها العسكرية، وسحب جميع القوات والمعدات العسكرية دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا، والاحترام الكامل لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دولياً. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة حق أوكرانيا الأصيل في الدفاع عن النفس وجهود القوات المسلحة الأوكرانية للدفاع عن السلامة الإقليمية للبلد وسكانه، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. يجب على روسيا أن تحترم في جميع الأوقات التزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة قرار الاتحاد الروسي زيادة جهوزية قواته النووية وتهديدات الرئيس بوتين باستخدام القوة النووية في هذه الحرب. إن هذه التهديدات غير مقبولة واستفزازية وخطيرة وتصعيدية. في بداية هذا العام، وفي سياق بيان مشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، أكد الاتحاد الروسي من جديد أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية والتي يجب ألا تخاض أبداً. ومن أجل مصلحة البشرية جمعاء يتعين على الاتحاد الروسي أن يفي بالتزاماته وأن يكف فوراً عن سياسة حافة الهاوية النووية والخطابة الرنانة.

إن الاتحاد الأوروبي يؤمن إيماناً راسخاً بأن استخدام القوة والإكراه لتغيير الحدود لا مكان له في القرن الحادي والعشرين. فينبغي حل التوترات والنزاعات من خلال الحوار والدبلوماسية حصراً. وسيواصل

إن هندوراس، بوصفها دولة مؤسسة للأمم المتحدة، قد تبنت أحكام المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص صراحة على أنه يجب علينا صون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذه الغاية يجب أن نتخذ تدابير جماعية وفعالة تستند إلى مبادئ العدالة والقانون الدولي. وتاريخياً، ظل بلدي، من خلال سياسته الخارجية، ثابتاً في إعادة تأكيد التزامه بنزع السلاح وذلك بالانضمام إلى الصكوك الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة، فضلاً عن هيئات نصف الكرة الغربي وهيئات إقليمية، بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح وتدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة. لقد صدقت هندوراس على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، لتصبح بذلك الدولة الخمسين التي تودع صك تصديقها لدى هذه المنظمة العالمية - وهي لحظة تاريخية أدخلت هذا الصك الدولي الهام حيز النفاذ. وننتظر الآن بفارغ الصبر الاجتماع الأول للدول الأطراف فيها لصالح السلام والأمن للبشرية جمعاء واستدامة الكوكب.

إن الخطر الذي يشكله احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يقوض بشكل لا يمكن دحضه عمل هذا المنتدى المتعدد الأطراف وأهدافه. والسبيل الوحيد للقضاء على الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية هو إزالتها تماماً. وتدين هندوراس تجارب الأسلحة النووية وتدعو إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل من خلال مفاوضات متعددة الأطراف وعلى أساس مبادئ التحقق والشفافية واستحالة العودة إلى الوراء. ونؤكد من جديد أيضاً أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية وفي النهوض بهدف نزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة إلى امتثال جميع الدول لمبادئ القانون الدولي في جميع الأوقات.

وتفخر هندوراس بأنها دولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي جعلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة كثيفة السكان خالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نؤيد المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى خالية من هذه الأسلحة. وكإسهام في السلم

على أساس منصف ويحظى بقبول متبادل. إننا نسلم بأن الفضاء الخارجي هو مشاع عالمي يُستخدم لصالح الجميع. ويمثل تعزيز السلامة والأمن والاستدامة والطابع السلمي لأنشطة الفضاء الخارجي أولوية رئيسية للمصلحة المشتركة للأجيال الحالية والمقبلة.

وما زلنا مقتنعين بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة وقواعد السلوك المسؤول يمكن أن تسهم إسهاماً هاماً في أمن وسلامة واستدامة الأنشطة في الفضاء الخارجي. ولا نزال ملتزمين التزاماً قوياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار تطوير واختبار الأسلحة المضادة للسواتل ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الامتناع عن هذه الأنشطة الضارة. إننا ندين بشدة في هذا الصدد قيام الاتحاد الروسي مؤخراً بإجراء اختبار حركي لسلاح مضاد للسواتل ضد ساتله الخاص، كوزموس - ١٤٠٨، والذي هو عمل واضح من أعمال السلوك غير المسؤول في الفضاء الخارجي.

ونتطلع إلى الإسهام في مناقشة الفريق العامل الثاني من خلال التوضيح الدقيق للعناصر التي ذكرتها وغيرها.

السيد فلوريس (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): ينضم وفدي إلى الآخرين في تهنئة السيد زوليسا مابونغو على انتخابه لتوجيه أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وكذلك وفدي هنغاريا وجامايكا على انتخابهما رئيسين للفريقين العاملين. وتغتتم هندوراس هذه الفرصة للإعراب عن دعمها الكامل لعمل الهيئة بغية كفالة أفضل الظروف الممكنة للحوار وتحقيق النتائج في مداولاتنا. ونؤكد في هذا الصدد من جديد التزامنا بجهود المنظمة لمواصلة العمل من أجل نزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار وتنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة بغية صون السلم والأمن الجماعي لما فيه خير البشرية جمعاء.

ونردد الشواغل التي أثارها آخرون بشأن الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي. فنحن نعتقد أنه يمكن استخدام هذه النفقات على نحو أفضل من أجل الرفاه المشترك لمن هم في مجالات بها حاجة اجتماعية ملحة ولتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أكثر حداثة وتطورا. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الإجراءات، فإن هدف نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية لم يتحقق بعد.

ومع ذلك، يمكن تجنب تلك الأخطار إذا أظهر المجتمع الدولي إرادة سياسية حقيقية وحشد جهوده لاتخاذ خطوات ملموسة نحو القضاء عليها. ولذلك، يود المغرب أن يؤكد من جديد التزامه الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، نظرا لأنها كفلت أمننا الجماعي لأكثر من ٥٠ عاما. ونكرر أيضا تأكيد أهمية عقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، بعد عدة تأجيلات، وضرورة أن يعيد المجتمع الدولي الالتزام بمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح.

ويشير المغرب أيضا إلى أهمية العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتحقيق أهدافها، مع التشديد على أنه لا يمكن الحفاظ على التوازن بين أركانها الثلاثة إلا من خلال التطبيق المتوازن والعالمي لجميع أحكامها. ويكرر المغرب أيضا تأكيد التزامه بالحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والإنمائية، ولا سيما من خلال التعاون الدولي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الدور الحاسم الذي تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كوسيلة لتوطيد السلم والأمن الإقليميين والدوليين لم يتضاءل قط - بل العكس صحيح - وخاصة في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ترحب المملكة المغربية باتخاذ المقرر ٥٤٦/٧٣ وبنجاح عقد الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحت الرئاسة الفعلية والمقتدرة للأردن والكويت، على التوالي. وتوجت هاتان الدورتان باعتماد وثائق هامة لمواصلة تلك العملية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ترد أهميتها في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم تدخل بعد حيز النفاذ على الرغم من مرور أكثر من ٢٥ عاما على اعتماد الجمعية العامة لها. والمغرب، بوصفه

والأمن الدوليين، يكرر بلدي دعوته إلى جميع بلدان العالم الالتزام باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا ومن خلال التعاون العلمي المسؤول.

وتؤيد هندوراس استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا وتدعو إلى تعزيز المعايير الدولية المنطبقة على الدول في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. ويشجع بلدي أيضا الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الأمن السيبراني واستخدام فضاء خارجي آمن ومستقر وسلمي ومتاح للجميع ينظمه صك قانوني عالمي. وتشدد هندوراس في هذا المقام على الحاجة إلى إرادة سياسية حقيقية وأخلاقية وشفافة دعما لآليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا سيما المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، أود التأكيد أن هندوراس ترى من الضروري أن نتبادل الخبرات، وأن نواصل بناء القدرات، وأن نكفل مشاركة المرأة في معالجة القضايا التي نواجهها.

السيدة عيار (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يتقدم بخالص تهانيه للسيد زوليسا مابونغو على انتخابه رئيسا لهئية نزع السلاح في دورتها الموضوعية الثانية، وأن يؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين طوال فترة ولايته. ويهنئ وفد بلدي أيضا ممثلي جامايكا وهنغاريا على انتخابهما رئيسين للفريقين العاملين.

ويؤيد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل مصر، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/CN.10/PV.377)، ويود أن يبدي الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

ولا يزال المغرب مقتنعا بأن الأسلحة النووية ليست كفالة للأمن ولا ضمانا للاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك، اتخذنا خيارا استراتيجيا بالالتزام بنزع السلاح وعدم الانتشار، مما يدل على التزامنا بالسلم والأمن الدوليين وبمبدأ التسوية السلمية للنزاعات. وبالإضافة إلى الخطر الذي يشكله مجرد وجودها، فإن استخدام هذه الأسلحة ينطوي على إمكانية ليس التسبب في عواقب إنسانية وإيكولوجية كارثية فحسب، ولكن أيضا في حصول سباق للحصول على أسلحة

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377).

ويسر وفد بلدنا أن يستأنف العمل والجهود المبذولة في هيئة نزع السلاح، التي للأسف لم تتعقد منذ عام ٢٠١٨، ولكن ينبغي الحفاظ على أهميتها من خلال التداول بعمق بشأن مسائل محددة لنزع السلاح بهدف تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة. ونأمل أن نحرز تقدماً، ومن ثم نظهر الإرادة السياسية للتعهد بمزيد من الالتزامات خلال هذه الدورة، وتحديدًا بشأن مسألتَي نزع السلاح النووي والقضاء الخارجي. وتغرب نيكاراغوا للمجتمع الدولي عن أهمية إصدار توصيات للمضي قدماً نحو نزع السلاح العام الكامل، الذي لا تزال أولويته القصوى هي القضاء على الأسلحة النووية، التي يتعارض استخدامها مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، صدقنا على المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية. وسيسارك وفدنا بنشاط في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة - وهما عمليتان يمكن أن تسهما في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ونؤيد إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية التي ترسي قاعدة في القانون الدولي تحظر - لأول مرة على الإطلاق - وجود الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها، بما في ذلك التجارب النووية. وينبغي أن نواصل تعزيز مبادرات مثل اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يُحتفل به كل عام في ٢٦ أيلول/سبتمبر، بالنظر إلى أن هذه المبادرات تساعد على زيادة الوعي بالتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية للبشرية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإن نيكاراغوا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار، تؤيد اعتماد وتقييم واستعراض القرارات والإعلانات المتعلقة بهذه المسائل بغية الحد من سباق التسلح والسعي إلى اتخاذ خطوات نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية في ظل نظام

صاحب مصلحة ملتزمًا بالسلم والأمن الإقليميين والدوليين، يواصل بذل الجهود لتعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وعالميتها بهدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وأخيراً، يرحب المغرب بإنشاء مؤتمر نزع السلاح خمس هيئات فرعية لإجراء مناقشات موضوعية وتوسيع نطاق مجالات التقارب. ويأمل بلدي أن يمهد ذلك الطريق لبدء مفاوضات عاجلة بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بنزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية وتكديسها، وحماية الفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بالفريق العامل الثاني، صدق المغرب منذ البداية على المعاهدات الخمس في هذا المجال وانضم إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ١٩٦١. ويعتقد بلدي أن من المهم العمل من أجل التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بإنشاء الفريق العامل الجديد المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي ستكمل مداولاته المناقشات المتعلقة بمنع سباقات التسلح في الفضاء الخارجي. ويعلق المغرب أهمية كبيرة على التعاون الدولي وبناء القدرات في الفضاء الخارجي. ولا يزال بلدي ملتزماً بمبدأ إضفاء الطابع العالمي على الآليات المنصوص عليها في معاهدات الأمم المتحدة واتفاقياتها الرامية إلى كفالة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتحسين تلك الآليات، فضلاً عن مبدأ عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

وسيتم تحميل النسخة الكاملة من بياني على البوابة الإلكترونية

e.Statements.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يسر وفد نيكاراغوا

أن يهنئ السيد زوليسا مابونغو على انتخابه رئيساً لهيئة نزع السلاح وأن يتمنى له كل النجاح في عمله. ونود أيضاً أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين ورؤسَي الفريقين العاملين على انتخابهم.

السيد نيانيد (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد بلدي عن امتنانه للرئيس على إتاحة الفرصة له للإسهام في مناقشة مسائل نزع السلاح، التي هي محور تركيزنا الرئيسي في عملنا، ويهنئه على انتخابه رئيساً للهيئة في هذه الدورة.

يساور وفد بلدي القلق إزاء الحالة الراهنة للسلام والأمن الدوليين، التي أضعفها السباق إلى حيازة أنواع جديدة من الأسلحة، مثل منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والأسلحة السيبرانية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتلك الحالة الصعبة، التي يضخمها التوتر الجيوسياسي، هي أصل الاضطراب الحالي الذي أوجد بيئة أمنية دولية أكثر تعقيداً وبرز بشكل صارخ التحديات الجديدة التي تدعونا إلى التشكيك في نهج المجتمع الدولي إزاء نزع السلاح. وفي ذلك السياق، من المهم ألا يغيب عن البال أن الحرب وتوازن القوى بين الدول لم يعودا أداتين تعملان كضمان للأمن الدائم على الساحة الدولية. ولا يمكن أن يتحقق السلام عن طريق المعاهدات، بل إن ذلك يتوقف إلى حد كبير على بناء مجتمع دولي قادر على العمل الجماعي. وبالنظر إلى هشاشة المجتمع الدولي ومشهده المتغير باستمرار، يعتقد وفد بلدي أن صون السلام والأمن الدوليين يتطلب من جميع الدول أن تضع نهجاً جديداً يقبله الجميع ويتشاطرونه. ونحن بحاجة إلى إعادة التفكير في نزع السلاح بوضع الإنسان في صميم شواغلنا.

ويساور وفد بلدي القلق إزاء العلامات الجديدة على سباق تسلح تواصل فيه البلدان بناء قدراتها العسكرية، مما يقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ويعتقد وفد بلدي أن الإرادة السياسية التي يعززها العمل هي وحدها القادرة على استعادة الثقة بين الدول والحد من التوترات. وغني عن القول إن العالم الآمن ينبغي أن يكون أولوية جميع السياسات الخارجية من أجل السعي باستمرار إلى إيجاد أرضية مشتركة على الرغم من الصعوبات التي نواجهها.

ويشيد وفد بلدي بهيئة نزع السلاح بوصفها محفلاً للدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والتي تتناول جميع جوانب المسألة وتنشئ أطراً فعالة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتدعوها إلى الاضطلاع

للمراقبة الدولية الشفافة والفعالة. ونؤيد متابعة المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتؤيد نيكاراغوا تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189). ونعتقد أن الفضاء الخارجي تراث للبشرية وأن استخدامه ينبغي بالتالي أن يكون للأغراض السلمية والمدنية التي ينبغي لفوائدها أن تحقق التعاون بين جميع الدول، وليس للبلدان المتقدمة النمو فحسب. ولذلك، يلتزم بلدنا بالحاجة إلى وضع وتنفيذ تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة من أجل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ويؤيدها.

ونؤيد التفاوض على معاهدة تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، على النحو الذي اقترحته الصين وروسيا في مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من كون نيكاراغوا بلداً نامياً، فإنها تكرر تأكيد دعمها الكامل للحق المشروع لجميع الدول في الوصول على قدم المساواة إلى الفضاء الخارجي دون أي تمييز. ولذلك، ندعو البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي لتقديم الدعم في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي.

لقد سلطنا الضوء منذ فترة طويلة على الركود في آلية نزع السلاح ولكننا لم نتمكن بعد من حل المشكلة الحقيقية، وهي الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول لتحقيق تقدم حقيقي، وخاصة في مجال نزع السلاح النووي. وتتيح هيئة نزع السلاح فرصة طيبة لتقديم توصيات ملموسة في هذا الصدد.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك أربعة متكلمين على قائمة المتكلمين وعدة طلبات لأخذ الكلمة في سياق ممارسة حق الرد. وسنستمع إلى متكلمين اثنين آخرين في هذه الجلسة. وبعد ذلك، في الساعة ١٥/٠٠، سنستمع إلى المتكلمين المتبقين والوفود الراغبة في التكلم ممارسة لحق الرد.

وسيُعقد أول اجتماع غير رسمي للفريق العامل الثاني في غرفة الاجتماعات هذه فور استماعنا إلى الوفود التي تأخذ الكلمة ممارسة لحق الرد.

اجتماعية - سياسية عدوانية مرتبطة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض حلول جاهزة للتنمية الاجتماعية والسياسية، مما يولد توتراً دولياً واضطرابات عامة.

ويأسف وفد بلدي لأن الإنفاق على الأسلحة يحرم الدول من الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ونعتقد أن نزع السلاح ينبغي أن يرتبط ارتباطاً مباشراً بصون السلم والأمن الدوليين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المحير إلى حد ما محاولة تحقيق السلام مع السماح في الوقت نفسه بتنامي مناطق العوز واليأس، الأمر الذي يتردد صداه بقدر الصدى الناجم عن انفجار سلاح من أسلحة الدمار الشامل. والفرق هو أنه لتفجير سلاح دمار شامل يلزم الضغط على زر، في حين أن السلاح الاجتماعي المنبثق عن أسوأ ما في البشرية يتطور من خلال الإحباط والإقصاء والتمييز وينطلق دون أي سابق إنذار بمجرد بلوغ عتبة التسامح. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبر تلك الحالة خطراً أمنياً وتحدياً يتعين التصدي له في مذاهب نزع السلاح.

ونظراً لما نوليه من اهتمام خاص بالنهوض بنزع السلاح، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الركود في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها ويشدد على أهمية احترام اتفاقات نزع السلاح. ونعتقد أن زيادة عدد الصكوك الدولية الملزمة قانوناً في مجالات حساسة مثل تلك التي تؤثر على أمن الدول لن تكون فعالة إن لم تقترن بالإرادة السياسية للدول لتنفيذها. وحتى الآن، فإن ازدهار النصوص المحكمة الصياغة والجيدة التنظيم على نحو متزايد والتي تتناول مجالات محددة للغاية لم يجعل العالم أكثر أماناً. بل على العكس، حيث يجري تقويض الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار جراء انتشار أسلحة عديدة ومتزايدة التطور. إن العالم بالفعل مكان خطير، وينبغي أن نتخذ خطوات مطمئنة لتجنب أن يصبح أكثر ترويعاً من خلال الخوض في المجهول. وهذا يعني أن العودة إلى الهدوء، بعيداً عن مجرد الكلمات، تتطلب اتخاذ خطوات عملية وقابلة للقياس. يجب أن يكون تقديم عدد أقل من الوعود واتخاذ مزيد من الإجراءات بمثابة دعوة حشد جديدة للجميع.

بدور متزايد الأهمية من خلال إظهار المرونة وإعادة تشكيل نفسها من أجل التصدي للتحديات الجديدة، بالنظر إلى أنها الهيئة الفرعية الوحيدة للجمعية العامة ذات العضوية العالمية التي يظل فيها توافق الآراء هو المبدأ الأساسي. ولذلك، فإن لديها سلطة ومسؤولية واضحتين في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ويؤيد وفد بلدي نزع السلاح بجميع جوانبه ولكنه يهتم اهتماماً خاصاً بما يسمى بالأسلحة التقليدية، التي لا تزال تمثل تحدياً أمنياً رئيسياً لجميع المناطق في جميع أنحاء العالم. ويموت ألف شخص كل يوم بسبب استخدام الأسلحة النارية، ويعاني ثلاثة أضعاف هذا العدد من إصابات خطيرة. ولو صُنفت الوفيات والإصابات والإعاقات التي تسببها تلك الأسلحة في فئة الأمراض، فلربما كنا نتحدث هنا عن جائحة. ومع ذلك، كثيراً ما تشير وسائل الإعلام والرأي العام إلى أن العنف المسلح هو ببساطة نتيجة حتمية للقسوة البشرية والحرمان، وليس مسألة نابعة من توافر هذه الأسلحة.

وتدعو الكاميرون التي ما انفكت عن كونها ضحية لتلك الأسلحة، شأنها شأن البلدان الأخرى، إلى اتباع نهج شامل يجسد مختلف جوانب المشكلة. فالمذابح والأعمال التي ترتكها العصابات المسلحة والعنف الجنسي المنهجي يربط بينها جميعاً قاسم مشترك، وهو على وجه التحديد توافر الأسلحة النارية. ولذلك، يدعو وفد بلدي إلى تخفيض المخزونات الموجودة وإمدادات الأسلحة الجديدة، فضلاً عن وضع حد للاتجار بين الأسواق المشروعة وغير المشروعة، وتقليل محفزات حياة الأسلحة النارية.

ويدعو وفد بلدي كذلك المجتمع الدولي ككل إلى الالتزام بمكافحة الاتجار بهذه الأسلحة وذخائرها وتقديم دعم قوي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وتنفيذ الصك الدولي للتعقب. وندعو أيضاً إلى استعادة الثقة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من المهم احترام الدول لبعضها بعضاً، فضلاً عن الاحترام الصارم لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. والواقع أن هناك مخططات

ويمكن للهيئة أن تعول على دعم وفد بلدي لنجاح هذه الدورة. وأعرب عن استعداد وفد بلدي للمشاركة البناءة في مداولاتنا.

نرحب بعقد هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح - وهي هيئة تداولية أساسية تابعة لآلية نزع السلاح - بعد توقف دام أربع سنوات. ونعتقد أنه على الرغم من الصعوبات التي واجهتها الهيئة في عقد هذه الدورة، يمكنها أن تحذو حذو الدورة السابقة وأن تتوج بتوصيات هامة بشأن المسائل المعروضة علينا، لا سيما بالنظر إلى أهميتها والحالة الحرجة التي نواجهها حالياً. وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة بناء الثقة والدخول في حوار عملي المنحى من أجل تلبية احتياجات وتوقعات مجتمعاتنا، التي تتوقع من المؤسسات الدولية التي أنشأناها أن تقي بالوعد بصون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز احترام الكرامة وحقوق الإنسان، وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب.

أنتقل الآن إلى البنود المحددة المدرجة في جدول أعمال الهيئة وأوجز موقفنا منها. إن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مبدآن من مبادئ السياسة الخارجية لكولومبيا وولاياتها المكرسة في دستورنا. وبلدي ملتزم التزاماً راسخاً بنزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة. وبالنظر إلى العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية والمؤلمة والطويلة الأمد لأي استعمال للأسلحة النووية، فإن القضاء التام عليها أمر أساسي بوصفه الضمان المطلق الوحيد ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها.

وتؤكد الأحداث الأخيرة من جديد الحاجة إلى المضي قدماً باتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للإزالة الكاملة لهذه الأسلحة بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وشفافة، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات بتنفيذها، على النحو المتفق عليه في المؤتمرات الاستعراضية السابقة للأطراف في المعاهدة. كما نحتاج إلى اعتماد تدابير للحد من دور الأسلحة النووية وأهميتها في المذاهب العسكرية والسياسات الأمنية. ولا بد من تجديد الحوار المدفوع بالإرادة السياسية بشأن ذلك الموضوع. ويجب كذلك أن

وفي الختام، يؤيد وفد بلدي عدم قابلية الأمن للتجزئة ويعتقد أنه حق متساو لجميع الدول. ولذلك، فإننا ندعو الهيئة إلى الرد على السؤال الذي يلخص التحديات التي ستشكل المسائل الأمنية في الغد، ألا وهو كيف يمكننا الحفاظ على استقرار النظام الدولي والتركيز في الوقت نفسه على اتباع مسار حقيقي نحو تحقيق الأمن العالمي والتنمية المشتركة؟ سيتطلب ذلك بناء عالم جديد بروح من التضامن والانفتاح والتعاون لا يمس فيه أمن دولة ما بأمن دولة أخرى - رؤية واحدة للأمن تضع حداً نهائياً للدلالات الرئيسية للالتزامات الحالية والتعبير عنها.

ويود وفد بلدي أن يذكر بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد وأوجه التكنولوجيا المتصلة بها، فضلاً عن خطر الإرهاب النووي، يتطلبان تنسيقاً وتعاوناً مستمرين على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي أن يكون من أولويات المجتمع الدولي الامتثال الصارم للالتزامات الدولية القائمة بموجب الاتفاقيات الدولية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فتجاهل تلك الالتزامات أو دفن رؤوسنا في الرمال سيكون بالغ الضرر وستكون له عواقب مباشرة. وعلى نحو ما قال رجل حكيم في بلدي عن حق: "عندما تدرك أنك في خطر، يزول الخطر. ولكن عندما تكون غير مدرك أنك في خطر، عندئذ تكون بالفعل في خطر كبير".

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنيئ السفير كوليسا مابونغو على انتخابه رئيساً لهيئة نزع السلاح. كما أعرب عن تهانئي لممثل كازاخستان على انتخابه نائباً للرئيس، وكذلك لممثلي جامايكا وهنغاريا على انتخابهما رئيسين للفريقين العاملين الأول والثاني، على التوالي.

كما نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على ملاحظاتها الاستهلالية القيمة (انظر A/CN.10/PV.377) والأمانة العامة على تنظيم أعمالنا.

تكرر كولومبيا تأكيد التزامها باستخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية حصراً، وتشدّد على ضرورة اعتماد تدابير لضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي، وتشاطر القلق من احتمال حدوث سباق تسلح. وينبغي أن نركز جهودنا على تجنب مثل هذا السيناريو والحفاظ على البيئة الفضائية للأجيال المقبلة. وتتشاطر أيضاً القلق إزاء الحطام الفضائي ولا سيما الحطام الفضائي الذي يستخدم مصادر الطاقة النووية. لذلك نرى أن من المهم وضع صكوك ملزمة قانوناً لتوضيح مسؤولية البلدان فيما يتعلق بتصادم المركبات الفضائية والانفجارات والانهيال والكوارث التي تستخدم فيها مصادر الطاقة النووية وعودتها إلى الغلاف الجوي للأرض. وينبغي تنسيق ذلك العمل وإدماجه في الاتفاقات القائمة مثل اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. ونرى أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن يعملوا معاً بوصفهما المحافل المتعددة الأطراف التي ينبغي فيها التصدي للتحديات المحتملة لأمن الفضاء الخارجي واستدامته بهدف زيادة الشفافية والثقة وتعزيز الحوار الدولي وتبادل المعلومات بين الدول.

كما نعرب عن امتناننا للمساهمات والتعليقات الثاقبة التي أدلت بها الوفود التي تكلمت قبلنا. ونأمل أن تسترشد مداولاتنا بهدف الاتفاق على توصيات عملية المنحى.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

تشكل الشفافية فيما يتعلق بالمذاهب والترسانات والمخاطر الجديدة التي تشكلها أوجه التكنولوجيا الناشئة جزءاً من ذلك الحوار.

وفي ظل الخلفية الحالية، يكتسي وضع تدابير للحد من المخاطر أهمية خاصة. وتحقيقاً لتلك الغاية، من المهم اعتماد إجراءات تهدف إلى استعادة الثقة وتعزيزها للمساعدة في تخفيف حدة التوترات. ومن المهم ألا يغيب عن البال أن الحد من المخاطر وغيره من التدابير ليست بديلاً عن نزع السلاح النووي، بل هي خطوات نحو تحقيقه. وفيما يتعلق بعدم الانتشار، يجب أن نواصل دعم الضمانات النووية ونظام التحقق وتعزيز عالميتها. ويشكل إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية والنهوض بالمناطق القائمة خطوتين هامتين للتصدي لخطر الانتشار والإسهام في نزع السلاح. ونأمل أن تتمكن الهيئة من إحراز تقدم في إصدار توصيات مفيدة لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن تكنولوجيا الفضاء قد أسهمت في تغيير أسلوب حياة البشرية بسبب تطبيقاتها في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والملاحة والبحوث، وفي عدد متزايد ومستدام من المجالات، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن. ومع تقدم تكنولوجيا الفضاء، تزداد الشواغل الأمنية أيضاً. وفي هذا الصدد، وبينما من الضروري ضمان أن تتمكن جميع الدول من الاستفادة من تكنولوجيا الفضاء، فإننا نحتاج أيضاً إلى إطار تنظيمي دولي حديث. ومن المهم العمل على اعتماد تدابير طوعية، مثل المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات، وتدابير الشفافية وبناء الثقة، ومعايير السلوك الآمن والمسؤول.